

بسم الله الرحمن الرحيم

بحث بعنوان

منهج ابن همام المشقي

في كتابه

قلائد الدرر على نتيجته النظر

دراسة تطبيقية

إعداد

الدكتور محمد مصلح النرعي

كلية الدراسات الفقهية والقانونية - قسم أصول الدين

جامعة آل البيت - الأردن

الملخص

يتناول هذا البحث منهج أحد علماء القرن الثالث عشر الهجري، هو محمد بن هَمَّات الدمشقي، في واحد من أهم كتبه، وهو: "قلائد الدرر على نتيجة النظر" وذلك من خلال دراسة الكتاب واستخلاص أهم معالم المنهج الذي سار عليه المؤلف، ثم مقارنتها بمن سبقه من العلماء، ومن لحقه منهم؛ لمعرفة مدى تأثيره بمن سبق، وتأثيره فيمن جاء بعده، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا البحث يعطي فكرة عن ملامح الحركة العلمية بشكل عام، والحديثية بشكل خاص خلال الحقبة الزمنية التي عاش فيها المؤلف.

Abstract

This research approach, a member of the thirteenth century AH, is the Mohammed bin full of Damascus, in one of the most important book, which is: "Al-Darar al necklaces on the outcome of the consideration" and that through the study of the book and draw the most important features of the approach adopted by the author, then compared to those who preceded scientists, and of the right of them; to determine the extent of those already affected, and impact of those who came after him, in addition to that, this research gives an idea about the features of the scientific movement in general, and in particular Alhdithip during the period of time for which the author lived.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي هدانا لهذا لطاعته وألهم، وعلمنا ما لم نكن نعلم، فله الحمد على جزيل نِعَمِهِ وعَظِيمِ مَنِّهِ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبد الله ورسوله؛ المرسل بالحق المبين، والمبتعث بالشرع المتين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وعلى من اتبَعَهُم بإحسانٍ إلى يوم الدين وبعد.

فإن الله رفع العلماء بقدرتهم حُوصاً عبادِهِ وأوتادُ بلادِهِ، قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [١١: المجادلة]، وهم القائمون بإظهار دينِهِ المتمسكون بسننِ نَبِيِّهِ، وَهُمْ أَتَقَى النَّاسِ اللَّهَ وَأَخْشَاهُمْ لَهُ، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [٢٨: فاطر].

وقد ترك لنا علماؤنا ميراثاً عظيماً يحتاج منا أن نهتم به تحقيقاً ودراسة لنستفيد منه ثم نبني عليه، ونواصل المشوار الذي بدعوه، وبخاصة في مجال السنة النبوية التي تعد المصدر الثاني للتشريع، والمنهج والسلوك المقتدى به لجميع أفراد الأمة الإسلامية.

ومن العلماء الذين كانت لهم أيادٍ بيضاء في خدمة السنة النبوية-زادها الله شرفاً- العلامة: محمد بن هَمَّاتِ الدمشقي؛ وهو من أعيان القرن الثالث عشر الهجري (ت ١٢٧٥هـ)، وله العديد من المصنفات في علم المصطلح^(١)، وقد وقعت على أحد كتبه المخطوطة بعنوان: قلائد الدرر على نتيجة النظر^(٢)، فعزمت على تحقيقه، وحصلت على ثلاث نسخ خطية لهذا الكتاب^(٣)، وقمت بإتمام التحقيق بحمد الله.

أهمية الموضوع وسبب اختياره

من خلال عملي بالتحقيق، تعرفت على جهود ابن هَمَّاتِ الكبيرة في علم الحديث، إلا أن هذا العالم لم يُبَصَّف، ولم تلق مصنفاته الكثيرة عناية المحققين والباحثين، إذ لم يطبع منها سوى كتاب واحد هو: "التنكيث والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة"^(٤)، فعزمت على أن أكتب بحثاً عن منهج هذا العالم الجليل في كتاب: قلائد الدرر على نتيجة النظر؛ نظراً لأهميته، وتأخر وفاة مصنفه؛ إذ يعدّ هذا الكتاب نموذجاً لكتب علم المصطلح في تلك الحقبة الزمنية؛ التي عرّ فيها

(١) فقد بلغ مجموع ما أحصيته من مصنفاته؛ سبعة عشر مصنفاً بين مطبوع ومخطوط، وسيأتي بيانها قريباً.

(٢) هذا الكتاب هو شرح للمتن المسمى: "نتيجة النظر في علم الأثر". ينظر: (هداية العارفين ١/٦٢٥).

(٣) إحداها من المكتبة السليمانية-تركيا، والثانية من المكتبة الوطنية-تونس، والثالثة من مكتبة الشرق-سوريا.

(٤) وهو كتاب مهم انتقد فيه خاتمة "سفر السعادة" للفيروزآبادي، وهو مطبوع بتحقيق: أحمد البزرة، ونشرته دار

المأمون للتراث، دمشق-سوريا، وصدرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٨٧م.

علماء هذا الفن، وقد سمت هذا البحث بـ: " منهج ابن همّات الدمشقي في كتابه قلائد الدرر على نتيجة النظر -دراسة تطبيقية-".

الدراسات السابقة

بالرغم من كثرة مصنفات ابن همّات، إلا أنني لم أجد من كتب عن حياة ابن همّات، أو عن منهجه، باستثناء عدة أسطر كتبها محقق كتاب التنكيث والإفادة في مقدمة التحقيق، ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث الذي سيبرز جهود ابن همّات ويكشف عن منهجه فيه، كما أنه يعدّ مؤشراً على أداء علماء القرن الثالث عشر في مصطلح الحديث، وإسهاماتهم فيه .

منهجية البحث:

تقتضي طبيعة هذا البحث استخدام ثلاثة مناهج هي: المنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي، والمنهج الاستنبطي، عن طريق استقراء كتاب قلائد الدرر استقراءً تاماً، ومقارنة ما كتبه المصنف بأقوال من سبقه، ومن تبعه لمعرفة مدى تأثره بمن سبق وتأثيره فيمن جاء بعده، وكذلك دراسة الأحاديث التي حكم عليها المصنف، ومقارنتها بأحكام السابقين واللاحقين، والاكتفاء بذكر ما يخدم البحث؛ لبيان منهجه في الحكم على الأحاديث، وطريقة استشهاده بها، بالإضافة إلى بيان منهج المؤلف في الاقتباس من المصادر السابقة.

خطة البحث

قسمت هذا البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بابن همّات وكتابه: قلائد الدرر.

المطلب الأول: التعريف بابن همّات.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب قلائد الدرر على نتيجة النظر.

المطلب الثالث: السبب الباعث على تأليف الكتاب.

المبحث الثاني: منهج ابن همّات في تصنيف الكتاب

المطلب الأول: منهجه في ترتيب مباحث الكتاب

المطلب الثاني: مصادره في الكتاب وطرق استدلاله بها:

المطلب الثالث: منهجه في الاقتباس والتوثيق من كتب السابقين

المبحث الثالث: منهج ابن همّات في علوم الحديث

المطلب الأول: منهجه في تعريف الحديث:
المطلب الثاني: منهجه في تقسيم الحديث من حيث عدد الرواة
المطلب الثالث: منهجه في الإسناد ماهية ونوعاً :
المطلب الرابع: منهجه في طرق التحمل وصيغ والأداء:
المبحث الرابع: منهج ابن هَمَّات في العلوم المشتركة بين السند والمتن
المطلب الأول: منهجه في تقسيم الحديث من حيث قائله:
المطلب الثاني: منهجه في تقسيم الحديث من حيث القبول والرد:
المطلب الثالث: منهجه في العمل بالحديث الضعيف:
الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

* * *

المبحث الأول

التعريف بابن هَمَّات، وكتابه: "قلائد الدرر".

المطلب الأول: التعريف بابن هَمَّات:

أولاً: اسمه ونسبه ومولده : هو: المحدث المسند الأؤحد شمس الدين، أبي عبد الله: محمد بن حسن المعروف بابن هَمَّات زاده- بهاء مكسورة وميم مشددة بعدها ألف- كما ضبطه الحافظ الزبيدي-التركمانى الأصل، الشامي المولد، الاسطنبولي الموطن، الحنفي المذهب، ولد سنة إحدى وتسعين وألف للهجرة^(٥).

ثانياً: مكانته العلمية:

إذا أردنا أن نقارن ابن هَمَّات بعلماء الحديث قاطبة، فلعلنا لا نجد له موقعاً متقدماً بينهم، بل إننا نعلمه بهذه المقارنة، ولكن إذا قارناه بعلماء عصره؛ فإنه يعدّ من العلماء البارزين في علم الحديث؛ إذ ترك لنا تراثاً علمياً لا يستهان به، يستحق الشكر والثناء عليه. ويعدّ ابن هَمَّات من العلماء الأفاضل في عصره الذين برزوا في علم الحديث في الوقت الذي عرّف فيه علماء هذا الفن، إذ قلّ الاهتمام في ذلك الوقت بعلم الحديث، بل بجميع العلوم عامة، وشاع التقليد، وقلّ الاجتهاد في ذلك الزمن.

(٥) ينظر: الكتاني، فهرس الفهارس ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات (٩٣١/٢-٩٣٢)، وينظر ترجمته-كذلك- في: الزركلي، الأعلام (٩١/٦)، وفي: هداية العارفين (٦٢٥/١)، و الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة (١٨٦).

ثالثاً: رحلاته وشيوخه: رحل إلى مكة وجاور بها وأخذ عن الشيخ عبد الله بن سالم البصري، والشيخ تاج الدين بن عبد المحسن القلعي-مفتي مكة-، والشيخ محمد بن محمد البديري وغيرهم، ثم رحل إلى القسطنطينية ودرس بها وسمع من شيوخها، وبرع واشتهر^(٦)، وأصبح أحد المدرسين في الدولة، ثم نقل إلى تدريس السلطان أحمد الثالث، وصار له الاعتبار في الدولة والصدارة في العلم^(٧).

وذكر المرادي أنه قرأ تفسير البيضاوي على الشيخ عبد الرؤوف البشبيشي مع زميله: الشيخ عبد الغني النابلسي، والشيخ علي كزير الدمشقي^(٨).

رابعاً: مصنفاته: له مؤلفات كثيرة منها :

١. أربعون حديثاً^(٩).
٢. الإسعاد لما في كتب السبعة من الإسناد^(١٠).
٣. اصطلاحات المحدثين^(١١).
٤. تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي^(١٢).
٥. التنكيث والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة^(١٣).
٦. حاشية على نخبة الفكر^(١٤).
٧. خلاصة النخبة في مصطلح الحديث^(١٥).

(٦) ينظر: الكتاني، فهرس الفهارس ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات (٩٣٢-٩٣١/٢).

(٧) ينظر: مقدمة التحقيق لكتابه: التنكيث والإفادة في تخريج أحاديث السعادة، تحقيق: أحمد البزرة، دار المأمون للتراث، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م. (ص ٨).

(٨) المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (٣/٣٨).

(٩) مخطوط ويوجد نسخة منه في معهد الاستشراق ليننغراد [A١٦٨٢] ٧٩/١.

(١٠) غازي خسرو / سراييفو ٣٨٨/١ {٣٥٥/٥}.

(١١) مخطوط يوجد نسخة منه في المكتبة التيمورية، مجاميع ٧١، ضمن مجموع رقم (١١٨٠).

(١٢) وهو من أمتع كتبه، كانت توجد منه نسخة خطية في مكتبة تلميذه شيخ الإسلام ولي الدين بالآستانة ونسخة ثانية

في خزانة أسعد أفندي نقيب الأشراف بالآستانة مخطوط ويوجد نسخة منه في دار الكتب بالقاهرة ٩٥/١

[٢٥ م] كتبت قبل ١١٧٥ بخط المؤلف، ونسخة في جامعة الإمام محمد بن سعود ٤٧/١/٣، [٣٦٤٢١]،

وذكره الكتاني في فهرس الفهارس (٩٣٠-٩٣٢)، والأعلام (٩١/٦)، وهداية العارفين (٦٢٥/١)، ومقدمة

التنكيث (ص ٨).

(١٣) سبق التعريف به في المقدمة

(١٤) مخطوط ويوجد نسخة منه في مكتبة أوقاف الموصل ٢٠٨/١ (٢٥/١٥)

٨. رسالة في حفظ القرآن وكتابته وتعلمه^(١٦).

٩. رسالة في النوافل المستحبة^(١٧).

١٠. الروض النضر فيما قيل في الخضر^(١٨).

١١. سلسلة الإسناد^(١٩).

١٢. شرح الأربعين النووية^(٢٠).

١٣. الفتح المبين في جواز الدعاء لسيد المرسلين^(٢١).

١٤. قلائد الدرر على نتيجة النظر^(٢٢).

١٥. القول الأظهر في جواز لبس الأحمر^(٢٣).

١٦. القول السديد في جواز التقليد^(٢٤).

١٧. نتيجة النظر في علم الأثر^(٢٥).

خامساً: تلاميذه: لم أستطع حصر تلاميذه إلا أن المرادي ذكر أحد تلاميذه وهو: عثمان ابن أحمد باشا بن صادق الحنفي القسطنطيني: فقال: " أحد الأفاضل المشهورين من المدرسين والموالي في الدولة كان عارفاً أديباً فاضلاً ماهراً بالعلوم والفنون دخل الحرم السلطاني وصار من غلمانه على عادتهم وخدم به وقرأ وحصل وانتفع بالشيخ محمد بن حسن بن همّات الدمشقي معلم الغلمان في الحرم السلطاني^(٢٦).

^(١٥) (دار الكتب - القاهرة (قسم حماية التراث) ٢٢١/١ [١٧٦ طلعت] بخط المؤلف ، وجامعة الإمام محمد بن سعود ٣٨٠/١/٣ - ٣٨١ [٦٠٤٠] ..

^(١٦) غازي خسرو / سراييفو [٣٥٠٥/١٢] بخط المؤلف ..

^(١٧) غازي خسرو / سراييفو [٣٥٠٥ / ١٣] ، بخط المؤلف

^(١٨) غازي خسرو / سراييفو [٣٥٠٥/٧] ..

^(١٩) (دار الكتب - القاهرة (قسم حماية التراث ٢٣٤/١ [١٦٥ طلعت] .

^(٢٠) (ينظر: المصدر السابق نفسه. يوجد نسخة منه في دار الكتب / صوفيا [. ٢٤٥٦ op

^(٢١) ذكره صاحب كتاب هداية العارفين ٦٢٥/١.

^(٢٢) (دار الكتب الوطنية بتونس، والمكتبة السليمانية في تركيا، ومكتبة الشرق في سوريا، ولدي صور عنها جميعاً.

^(٢٣) ذكره صاحب كتاب هداية العارفين ٦٢٥/١.

^(٢٤) غازي خسرو / سراييفو [٣٥٠٥/٨] بخط المؤلف.

^(٢٥) (في أكثر من مكان ومنها دار الكتب الوطنية بتونس، ولدي صورة عنها، وقد ذكرها الزركلي في الأعلام (٩١/٦).

^(٢٦) (المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي (١٤٨/٣).

مذهبه وعقيدته: المحدثون بشكل عام هم فقهاء، وإن كانوا ينتسبون لمذهب معين، إلا أنهم يحتكمون للحديث صحة وضعفاً، وبعضهم كان يؤسس مذهباً مستقلاً به؛ كالنسائي والطبري، لكن مذهبهم لم تصل إلينا، والمعروف عن ابن همام أنه كان حنفي المذهب، وقد صرح هو بذلك، فقال: "فيقول... محمد بن حسن بن همام الحنفي نسبة إلى أبي حنيفة صاحب المذهب^(٢٧)".
أما عقيدته: فيبدو لي من خلال أقواله أن عقيدته هي عقيدة أهل السنة والجماعة.
وفاته: توفي سنة خمس وسبعين ومائة وألف للهجرة^(٢٨).

* * *

المطلب الثاني : التعريف بكتاب قلاند الدرر

أولاً: نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

١. أشار المؤلف في مقدمته إلى أن هذا الكتاب من تأليفه، فقال: "بادرت إلى وضع مقدمة... أدرجتها في ضمن شرح سميتها: "قلاند الدرر على نتيجة النظر" يوضح معانيها^(٢٩)".
٢. وفي بداية النسخة التونسية وثيقة تملك فيها إثبات اسم الكتاب^(٣٠).
٣. وفي نهاية النسخة السورية قال الناسخ: "حررته من نسخة بخطه، بيضته أنا من تسويده بحمد الله تعالى، وأتممت نصفه الثاني قبل نصفه الأول؛ لسبب اقتضاه، في صبيحة ليلة المعراج لسنة ست وسبعين ومائة^(٣١)".
- وفي بداية متن نتيجة النظر قال: "فيقول فقير ربه أسير ذنبه محمد همام الحنفي... أن أضع مُقدّمة في علم الإسناد... سميتها: نتيجة النظر في علم الأثر"^(٣٢).
٤. ذكّر صاحب كتاب هداية العارفين نسبة الكتاب إلى المؤلف^(٣٣).

ثانياً: سبب تسمية الكتاب:

^(٢٧) ينظر: قلاند الدرر (اللوحة ٦٨٦٠٦/AUT/ب)
^(٢٨) ينظر: فهرس الفهارس (٩٣١/٢).
^(٢٩) ينظر قلاند الدرر اللوحة رقم (٦٨٦٠٥/أ).
^(٣٠) وثيقة تملك مثبتة في بداية النسخة (ج)، وفيها وقف الكتاب على الجامع الأعظم؛ جامع الزيتونة بتونس، مؤرخة في رجب سنة ١١٩٢هـ وعليها ختم المكتبة الوطنية في تونس.
^(٣١) المقصود: ست وسبعين ومائة وألف، وحذف الألف اختصاراً.
^(٣٢) متن نتيجة النظر في علم الأثر، نسخة تونس، اللوحة (أ١)
^(٣٣) ينظر: هداية العارفين (٦٢٥/١).

لم يفصح المؤلف عن سبب تسمية الكتاب بـ: "قلائد الدرر"، لكنه أفصح عن سبب تسمية المتن (الأصل)، فأشار إلى أنه سمى رسالته: "نتيجة النظر؛ لكون ترتيبها وقع عن فكر، وتأمل^(٣٤).

ثالثاً: وصف مادة الكتاب:

كما أسلفت في المقدمة؛ حصلت على ثلاث نسخ خطية للكتاب^(٣٥)، والكتاب يبحث في علوم الحديث، وبلغت عدد لوحاته المخطوطة ما بين سبع وسبعين إلى ثمان وتسعين لوحة مزدوجة (أ+ب)؛ وذلك للتباين بين عدد النسخ المخطوطة، وهذا يشكل المتن مع الشرح، فيما جاء المتن منفرداً في النسخة التونسية^(٣٦) في ثلاث وعشرين لوحة مزدوجة.

وسأكتفي بهذا الوصف المختصر جداً؛ لأنني سأفصل في المبحث القادم.

المطلب الثالث: السبب الباعث على تأليف الكتاب

(٣٤) ينظر: لوحة: (AUT٦٨٦٠٧).

(٣٥) أولاهها: تركية، وثانيها: تونسية، وثالثها: سورية.

(٣٦) لم أستطع الحصول على المتن منفرداً إلا في النسخة التونسية، لكنه موجود ضمن الشرح في النسخ الباقية؛

بحيث وضع المؤلف المتن بين أقواس في النسختين التونسية والسورية، فيما جاء المتن في النسخة التركية

باللون الأحمر والشرح باللون الأسود.

ذكر المؤلف في مقدمة كتابه أكثر من سبب لتأليف الكتاب منها:

١. التقرب إلى الله والامتثال لأمره بنشر العلم بين الناس.
٢. نيل شرف الاعتناء بالسنة النبوية وذلك لشرف هذا العلم وعلو منزلته.
٣. أن يُغيظ أهل الإلحاد والضلالة؛ لأن علم الحديث من أبغض العلوم إليهم.
٤. بيان مصطلحات الحديث وإبراز مكنوناته
٥. جمع شوارد هذا الفن ومسائله المشتعلة على مقاصده ومبادئه ولعل هذه الأسباب تنطبق على تأليف المتن: "نتيجة النظر" وهذا ما أشار إليه المؤلف في مقدمة الكتاب^(٣٧)، وعلل المؤلف سبب تسميته لهذه المقدمة بـ: "نتيجة النظر" لأن ترتيبها وقع عن فكر، وتأمل^(٣٨).

وأما السبب الباعث على تأليف الشرح فيبدو لي أنه عندما انتهى من تأليف المقدمة؛ وكانت مختصرة، وموجزة؛ قوية الألفاظ، دقيقة المعاني، رأى أن الاستفادة منها لا تتحقق إلا لذوي الهمم العالية، فأراد أن يوسع دائرة الانتفاع بها لتشمل جميع طلاب العلم على اختلاف قدراتهم العلمية، فقام بوضع شرحٍ ميسر؛ يوضح معاني المقدمة، ويحلّ مبانيها، بطريقة سهلة وميسورة، وهذا ما أشار إليه المؤلف بقوله: "ولمّا فُضّ بالاختتام ختامها، وتقلد بإمعان النظر انسجامها، أدرجتها في ضمن شرح سميته: "قلائد الدرر على نتيجة النظر"؛ يوضح معانيها، ويحلّ مبانيها، ... على أسهل طريق^(٣٩).

ولعل هذا السبب ينسجم تماما مع الهدف من تأليف الشروح الحديثية بوجه عام.

* * *

المبحث الثاني

منهج ابن همام في تصنيف الكتاب

* * *

^(٣٧) قال المؤلف في مقدمة الكتاب: "ولمّا كان علم الحديث رفيع المقدار، عالي المنار، لا يعتني به إلا ذو همة عالية، ولا يُحرّمه إلا من له نفس عن الخير آبية، ولذا قال أبو نصر بن سلام: "ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد، ولا أبغض إليهم من سماع الحديث، وروايته، وإسناده" -حكاه الطيبي في مقدمة خلاصته- بادرت إلى وضع مقدمة في بيان مصطلحاته، وإبراز مكنوناته على وجه يعظم إن شاء الله بها النفع. قلائد الدرر، النسخة التركية لوحة (AUT٦٨٦٠٥/١)، وشرح هذا الكلام بالتفصيل في (AUT٦٨٦٠٧/١+ب).

^(٣٨) قلائد الدرر، النسخة التركية لوحة (AUT٦٨٦٠٧/١).

^(٣٩) ينظر: قلائد الدرر، النسخة التركية لوحة (AUT٦٨٦٠٥/١).

المطلب الأول: منهجه في ترتيب مباحث الكتاب:

قسم المؤلف كتابه إلى مقدمة، وثلاثة مقاصد، وخاتمة، كما أشار هو إلى ذلك في المقدمة^(٤٠).

أما المقدمة فذكر فيها بعد الحمدلة والتصلية، أهمية علم الحديث وماهيته وموضوعه غايته وفضله، وذكر سبب تأليفه للكتاب، ثم شرع ببيان أهمية علم الإسناد وتميز الأمة الإسلامية بهذا الأمر عن سائر الأمم، واستخدم أسلوب السجع^(٤١)، كما وظف المصطلحات الحديثية في كلامه، فأشار إلى أنواع علم الإسناد، وغيرها من المصطلحات.

وقد أثنى على هذه الخطبة بقوله: "ولا يخفى ما في هذه الخطبة من براعة الاستهلال؛ حيث أشير إلى أنواع علم الإسناد: من الموصول، والمنقطع، والمشهور، والعزيز، والغريب، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع، والمرسل، والمسلسل^(٤٢)."

واهتم المؤلف بالجوانب اللغوية والنحوية لألفاظ المتن^(٤٣)، وشرع بتعريف الحديث في اللغة والاصطلاح، والتفريق بين علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية^(٤٤).

أما المقصد الأول؛ فذكر فيه أقسام الحديث من حيث عدد الرواة؛ وقسمها إلى قسمين: المتواتر والآحاد، وقد فصل في كل نوع من هذه الأنواع تفصيلاً وافياً، وذكر أقوال العلماء فيها، ومثل لكل نوع منها بما يعطي القارئ فكرة واضحة عن كل منها، وذكر أن أقل العدد الصالح للتواتر هو أربعة في كل حلقة من حلقات الإسناد؛ لأن الأربعة هو أقل عدد يفيد العلم؛ كما في شهود الزنا، وخلص المؤلف إلى أنه العبرة بحصول العلم اليقيني وليس بالعدد.

(٤٠) متن نتيجة النظر في علم الأثر، نسخة تونس، اللوحة (أ)

(٤١) ينظر قول المؤلف المتقدم في المقدمة: "ولما كان علم الحديث رفيع المقدار، عالي المنار، لا يعتني به إلا ذو همة عالية، ولا يُحَرِّمُهُ إلا من له نفس عن الخير آبيته وقوله -أيضاً-: "ولمّا فُضَّ بالاختتام ختامها، ونقلد بإمعان النظر انسجامها... الخ. قلائد الدرر للوحة: (AUT ٦٨٦٠٥ / أ).

(٤٢) ينظر: قلائد الدرر للوحة (AUT ٦٨٦٠٦ / ب).

(٤٣) ينظر: قوله: "وأصحابه) جمع صحب مكسور العين، لا جمع صاحب، إذ لا يجيء جمع فاعل على أفعال، أو هو جمع الصحابي على غير قياس (المشهور) من الشهرة التي هي ضد الخفاء أي الواضح (عزيز) من العزة؛ بمعنى القوة، وهو رفع على الفاعلية بمشهور، وإضافته إلى (فضلهم) كهي في: جرد قطيفة". (قلائد الدرر، لوحة (AUT ٦٨٦٠٥ / ب)، وقوله: "ودخول الفاء بعد: أمّا؛ دليل على قيامها مقام اسم الشرط الذي هو مهما، والأصل مهما يكن من شيء، فالظرف متعلق بالشرط المحذوف (قلائد الدرر، لوحة (AUT ٦٨٦٠٦ / ب).

(٤٤) ينظر: قلائد الدرر للوحات (AUT ٦٨٦٠٥ / أ - AUT ٦٨٦١٠ / أ).

أما المقصد الثاني؛ فخصصه للحديث عن الإسناد من حيث ماهيته وأنواعه، وتحدث عن الإسناد العالي والنازل، والأقران، والمدبج، والأكابر عن الأصاغر، ورواية الصحابي عن التابعي، والآباء عن الأبناء وعكسه، والسابق واللاحق، والمسلسل، ومن حدث ونسي^(٤٥)، وغير ذلك مما له علاقة بالسند.

ثم تحدث عن صيغ التحمل والأداء، وأطال النفس في موضوع الإجازة وأنواعها وما يتعلق بها، ثم تحدث عن المتفق والمفترق وصوره وأنواعه.

وأما المقصد الثالث؛ فتحدث فيه عن علوم المتن، وبدأ بتعريف المتن لغة واصطلاحاً، ثم بيّن أنواع الحديث من حيث قائله؛ كالمرفوع والموقوف والمقطوع ونحوه، وتحدث عن الصحبة وتعريف الصحابي، وطرق نيل شرف الصحبة، وأسباب فقدانها، ثم شرع ببيان كل نوع من هذه الأنواع والتمثيل له، وأطال النفس في الحديث المرفوع وما يلحق به.

ثم تحدث عن الحديث الموضوع، وأحكامه، وأسباب الوضع، ونماذج من الأحاديث الموضوعة، ثم تحدث عن الضبط وأنواعه، وعن العلة وما يتعلق بها.

ثم شرع في الحديث عن مراتب الحديث الصحيح والحسن، ثم عن زيادة الثقة وأنواعها ومذاهب العلماء فيها.

ثم تحدث عن المخالفة وما ينتج عنها؛ كالشاذ والمحفوظ، والمنكر والمعروف.

ثم تحدث عن المتابعات والشواهد.

ثم بدأ الحديث عن الحديث الضعيف، وأنواعه، وقسمه إلى واحد وعشرين نوعاً أرجع ضعفها إلى شيئين: سقط في الإسناد، وطعن في الراوي.

ثم تعرض للحديث عن حجية الحديث الضعيف وبخاصة إذا تلقته الأمة بالقبول، وبيّن شروط العمل به.

كما تعرض لمسألة مختلف الحديث، ومنهج العلماء في إزالة التعارض بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر، وذكر بعض الأمثلة التي توضح ذلك، وأخيراً: التعديل على الإبهام.

وأما الخاتمة؛ فتحدث فيها عن طبقات الرواة ومراتبهم، وتحدث عن مذاهب العلماء في تقديم الجرح على التعديل إذا تعارضا، وما يُهْتَم بمعرفته من الكنى والأسماء، والألقاب، ومن نُسب لغير أبيه، وآداب المحدث وطالب الحديث، وسنّ التحمل والأداء، وبعض القضايا الأخرى. وتعدّ المسائل التي بحثها في المقدمة من أدق المسائل وأهمها في علوم الحديث.

(٤٥) هذه المصطلحات لم أعرفها في الهامش؛ لأنني سأحدث عنها بالتفصيل لاحقاً.

المطلب الثاني: مصادره في الكتاب وطرق استدلاله بها:

المسألة الأولى: مصادره في الكتاب:

القرآن والسنة هما أهم المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في تأليف هذا الكتاب، بالإضافة إلى عدد من المصادر الحديثية والأصولية وغيرها، والكشف الآتي يبين أهم المصادر التي رجع إليها المؤلف، وأرقام اللوحات مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين؛ لأنه غالباً ما يذكر اسم المؤلف ولا يذكر اسم الكتاب .

ت	اسم المؤلف	اسم الكتاب	رقم اللوحة
١.	ابن جماعة	المنهل الروي	(AUT٦٨٦٠٩ / ب).
٢.	السيوطي	الألفية	(AUT٦٨٦٠٩ / ب).
٣.	العراقي	الألفية	(AUT٦٨٦١٠ / أ).
٤.	ابن الصلاح	المقدمة	(AUT٦٨٦١٠ / أ) و (AUT٦٨٦٢٧ / ب) و (AUT٦٨٦٢٨ / ب) و (AUT٦٨٦٢٩ / ب) و (AUT٦٨٦٣٠ / أ) و (AUT٦٨٦٣٣ / ب).
٥.	ابن حجر	نخبة الفكر	(AUT٦٨٦١٠ / أ) و (AUT٦٨٦١٤ / ب).
٦.	عضد الدين	شرح مختصر بن الحاجب	(AUT٦٨٦١٠ / ب).
٧.	سعد التفتازاني	الحواشي العضدية	(AUT٦٨٦١١ / أ) و (AUT٦٨٦١١ / ب).
٨.	عضد الدين	الملة والدين على متن مختصر ابن الحاجب	(AUT٦٨٦٠١ / أ).
٩.	ابن الهمام	الحرير في أصول الفقه	(AUT٦٨٦١١ / ب).
١٠.	الجلال	المحلى شرح جمع الجوامع	(AUT٦٨٦١١ / ب) و (AUT٦٨٦١٤ / أ).
١١.	الطبراني		(AUT٦٨٦٠٦ / ب) و (AUT٦٨٦٠٩ / أ).
١٢.	الدلمي	مسند الفردوس	(AUT٦٨٦٠٦ / ب).
١٣.	السيوطي	التقريب	(AUT٦٨٦٠٧ / ب) و (AUT٦٨٦٠٨ / أ) و (AUT٦٨٦١٠ / أ).

			(ب) و (AUT٦٨٦٢٠) / (ب) و (AUT٦٨٦١٨)
١٤.	الطبيبي	الخلاصة	(ب) و (AUT٦٨٦٠٧) / (ب) و (AUT٦٨٦٠٩) / (ب) و (AUT٦٨٦١٠) / (أ) و (AUT٦٨٦١٩) / (أ)
١٥.	ابن حجر	فتح الباري	(أ) و (AUT٦٨٦٠٨) / (أ)
١٦.	الكمال بن أبي شريف	حواشي النخبة وحواشي جمع الجوامع	(أ) و (AUT٦٨٦٠٨) / (أ) و (AUT٦٨٦٠٦) / (أ) و (AUT٦٨٦١١) / (ب)
١٧.	ابن حجر	شرح النخبة	(أ) و (AUT٦٨٦٠٨) / (أ)
١٨.	السخاوي	شرح ألفية العراقي	(أ) و (AUT٦٨٦٠٩) / (أ)
١٩.	الشافعي	الأم	(أ) و (AUT٦٨٦٠٩) / (أ)
٢٠.	مسلم	الصحيح	(أ) و (AUT٦٨٦١٥) / (أ) و (AUT٦٨٦١٥) / (أ) و (AUT٦٨٦٣١) / (أ)
٢١.	البخاري	الصحيح	(أ) و (AUT٦٨٦١٥) / (أ) و (AUT٦٨٦١٥) / (أ) و (AUT٦٨٦١٩) / (أ) و (AUT٦٨٦٣١) / (ب)
٢٢.	ابن منده	حواشي النخبة	(ب) و (AUT٦٨٦١٢) / (ب)
٢٣.	ابن حجر		(ب) و (AUT٦٨٦١٢) / (ب) و (AUT٦٨٦١٨) / (أ) و (AUT٦٨٦٢٥) / (ب) و (AUT٦٨٦٢٧) / (ب) و (AUT٦٨٦٣٠) / (أ) و (AUT٦٨٦٣١) / (ب)
٢٤.	ابن حجر	توضيح النخبة	(ب) و (AUT٦٨٦١٣) / (ب) و (AUT٦٨٦٢٥) / (ب)
٢٥.	النووي		(ب) و (AUT٦٨٦١٢) / (ب) و (AUT٦٨٦١٢) / (ب) و (AUT٦٨٦١١) / (أ)
٢٦.	الخطيب		(أ) و (AUT٦٨٦١٣) / (أ) و (AUT٦٨٦٣١) / (أ)
٢٧.	ابن الصلاح		(أ) و (AUT٦٨٦١٣) / (أ)
٢٨.	البيهقي		(أ) و (AUT٦٨٦١٣) / (أ)
٢٩.	ابن حبان		(أ) و (AUT٦٨٦١٣) / (أ)
٣٠.	الحاكم		(ب) و (AUT٦٨٦١٣) / (ب) و (AUT٦٨٦٢٠) / (أ)

٣١.	فخر الدين الرازي	(ب/AUT٦٨٦١٣) و (أ/AUT٦٨٦١٤)
٣٢.	الكعبي	(ب/AUT٦٨٦١٣) و (أ/AUT٦٨٦١٤)
٣٣.	الغزالي	(ب/AUT٦٨٦١٣) و (ب/AUT٦٨٦١٤)
٣٤.	السخاوي	(ب/AUT٦٨٦١٣) و (ب/AUT٦٨٦٢٥) (أ/AUT٦٨٦٠٣) و (أب/AUT٦٨٦٢٨) و (ب/AUT٦٨٦٢٨)
٣٥.	السبكي	(ب/AUT٦٨٦١٤)
٣٦.	الآمدي	(ب/AUT٦٨٦١٤)
٣٧.	ابن الحاجب	(ب/AUT٦٨٦١٤)
٣٨.	الشيخ قاسم	(ب/AUT٦٨٦١٥)
٣٩.	العراقي	(أ/AUT٦٨٦١٨)
٤٠.	إمام الحرمين	(أ/AUT٦٨٦١٤)
٤١.	الجويني	البرهان (أ/AUT٦٨٦١٤)
٤٢.	التفتازاني	حواشي الشرح العضدي (ب/AUT٦٨٦١٤)
٤٣.	سيد الشريف	شرح المواقف (ب/AUT٦٨٦١٤)
٤٤.	ابن العربي	شرح البخاري (ب/AUT٦٨٦١٥)
٤٥.	ابن حبان	الصحيح (ب/AUT٦٨٦١٥)
٤٦.	الترمذي	الجامع (ب/AUT٦٨٦١٨) و (أ/AUT٦٨٦٢٣)
٤٧.	البخاري	الأدب المفرد (أ/AUT٦٨٦٢٣)
٤٨.	ابن جماعة	(ب/AUT٦٨٦١٨)
٤٩.	أبو حنيفة	(ب/AUT٦٨٦٢٥) و (أ/AUT٦٨٦٢٩)
٥٠.	العراقي	(أ/AUT٦٨٦٢٧) (أ/AUT٦٨٦٢٩) (ب/AUT٦٨٦٣٠) (ب)
٥١.	الشمسي	(أ/AUT٦٨٦٢٨)
٥٢.	محمد بن سعيد بن الحجاج	(ب/AUT٦٨٦٢٨)
٥٣.	أحمد بن فارس اللغوي	(ب/AUT٦٨٦٢٨)

٥٤.	أبو العباس الوليد بن بر المالكي	(أ/AUT٦٨٦٢٩)
٥٥.	ابن عبد البر	(أ/AUT٦٨٦٢٩) و (أ/AUT٦٨٦٣١)
٥٦.	محمد بن الحسن	(أ/AUT٦٨٦٢٩)
٥٧.	أبو يوسف	(أ/AUT٦٨٦٢٩)
٥٨.	أحمد بن حنبل	(ب/AUT٦٨٦٢٩)
٥٩.	الحافظ السلفي	(ب/AUT٦٨٦٢٩)
٦٠.	طاهر بن عبد الله الطبري	(ب/AUT٦٨٦٣٠)
٦١.	المقدسي	(ب/AUT٦٨٦٣٠)
٦٢.	علي بن المديني	(أ/AUT٦٨٦٣١)
٦٣.	ابن حجر	(أ/AUT٦٨٦٣١) الأمالي
٦٤.	السرخسي	(أ/AUT٦٨٦٢٩) الأصول
٦٥.	اللقاني	(أ/AUT٦٨٦٢٨) شرح النخبة
٦٦.	النووي	(أ/AUT٦٨٦٢٥) التقريب
٦٧.	زكريا الأنصاري	(أ/AUT٦٨٦٢٥) و (ب/AUT٦٨٦٢٧) (أ/AUT٦٨٦٢٨) و (ب/AUT٦٨٦٢٧) (أ/AUT٦٨٦٣١) و (ب/AUT٦٨٦٣٠) (أ/AUT٦٨٦٣٣) و

* * *

المسألة الثانية: طرق استدلاله بالمصادر التي رجع إليها

أولاً: استدلاله بالقرآن

القرآن الكريم مصدر أصيل لكل العلوم الإسلامية، وهذا الكتاب حاله حال أي كتاب في علوم الحديث، لا بد له من الاستشهاد بالآيات القرآنية في مختلف القضايا، وقد استشهد المصنف

بكثير من الآيات القرآنية دون عزو الآيات إلى سورها-كما هو الحال في الأبحاث الحديثة-، ولعله سار في ذلك على منهج المتقدمين في عدم عزو الآيات لسورها إلا نادراً^(٤٦).

والمقدمون لم يهتموا بهذا الجانب اعتماداً على أن معظم طلاب العلم كانوا حافظين لكتاب الله، ولا حاجة لعزو الآيات، ولعل المصنف سار على نهجهم.

ويبدو أن المصنف كان يستشهد بالآيات من حفظه دون الرجوع إلى المصحف، والدليل على ذلك أنه وقع في بعض الأخطاء^(٤٧).

ثانياً: استدلاله بالسنة

السنة هي المصدر الثاني للتشريع، وبما أن الكتاب يبحث في علوم الحديث فإن المصنف بحاجة للاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة أكثر من غيرها، وقد فعل المصنف ذلك، لكنه كان يذكرها مجردة عن الإسناد ثم يذكر بعض من رواها من المحدثين دون الإشارة إلى اسم المصنف، أو اسم الكتاب أو الباب إلا نادراً^(٤٨).

كما أنه لم يتبع منهجاً منضبطاً في مسألة تخريج الأحاديث؛ إذ وجدته أحياناً يرتب المصنفين حسب الأفضلية^(٤٩)، فيقدم البخاري على مسلم^(٥٠)، ويقدم أبو داود، والترمذي، والنسائي،

^(٤٦) وجدته ذكر اسم السورة ورقم الآية في موضع وحيد في اللوحة: (AUT ٦٨٦٤٧ ب/ب)، في قوله تعالى ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ...﴾ [البقرة: ٩٨].

^(٤٧) ينظر على سبيل المثال استشهاده بالآية الكريمة السابقة ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ...﴾ [البقرة: ٩٨] (AUT ٦٨٦٤٧ ب/ب)، زاد لفظ: "قل" قبلها، وهو ليس منها لكنه من قوله تعالى في الآية التي قبلها: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ...﴾ [البقرة: ٩٧]. وهذا الخطأ من المؤلف وليس من النسخ؛ لأن هذه اللفظة مذكورة في جميع النسخ المخطوطة.

^(٤٨) ففي معرض حديثه عن اشتراط ثبوت اللقاء والمعاصرة قال: "قاله الإمام القسطلاني في كتاب العلم من صحيح البخاري" فذكر اسم صاحب المصنف والكتاب. (AUT ٦٨٦٣١ ب/ب)، ولعل هذا هو الموضع الوحيد في هذه النسخة، لكنه قال في موضع آخر: "وحكاه شارحه القسطلاني عنه في باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان. (وهذا الكلام ساقط من هذه النسخة التركية، ومثبت في النسختين التونسية والسورية)

^(٤٩) حين رتب الكتب الستة قال: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (AUT ٦٨٦١٩ أ/أ).
^(٥٠) فحين تحدث عن مراتب الصحيح قدم ما انفرد به البخاري على ما انفرد به مسلم وعلل ذلك بقوله: "لاتفاق العلماء على أن البخاري كان أجلاً من مسلم في العلوم، وأعرف منه بصناعة الحديث، وأن مسلماً تلميذه وخريجه، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى لقد قال الدار قطني: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء". (AUT ٦٨٦٤٦ ب/ب).

على ابن ماجه، لكنه يعتمد في الأفضلية المصنّف، وليس المصنّف، فقد قدم كتاب الأدب المفرد للبخاري على السنن^(٥١)، وأحياناً نجده يرتب المصنفين حسب سنة الوفاة، وأحياناً لا يلتزم بهذا ولا ذاك^(٥٢).

ومعلوم أن معظم المتقدمين لا يذكرون الكتاب أو الباب، إلا أن أنهم اهتموا بذكر الأسانيد، وإذا حذفوا الإسناد، عوضوا عنه بذكر درجة الحديث^(٥٣).

أما ابن همام فكان يحذف الإسناد، ولا يلتزم بذكر درجة الحديث دائماً؛ فأحياناً يذكر درجة الحديث^(٥٤)، وأحياناً كثيرة لا يذكرها، وهذا أوقعه في بعض الأخطاء؛ إذ استشهد ببعض الأحاديث الضعيفة، بل وحتى الموضوعية دون أن يبين حالها للقارئ، مما يوهم أن هذه الأحاديث صالحة للاستشهاد^(٥٥).

(٥١) ينظر مثلاً: حديث: الرَّاجِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ... الحديث، قال بعده: "وهذا حديث حسن، أخرجه البخاري في الأدب المفرد وأبو داود في سننه، والترمذي، وقال: حسن صحيح". (AUT٦٨٦٢٣/أ).

(٥٢) ينظر مثلاً حديث: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ" قال بعده: أخرجه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه (AUT٦٨٦٦٤/أ)، فمن حيث الأفضلية والأهمية فإن مسلماً (ت٢٦١هـ) مقدم على جميع من ذكرهم، لكن المصنف قدّم عليه أحمد (ت٢٤١هـ) ولو افترضنا أنه اعتمد أقدمية الوفاة فإن ابن ماجه (ت٢٧٣هـ) مقدم على أبي داود (ت٢٧٥هـ)، والترمذي (ت٢٧٩هـ)، والنسائي (ت٣٠٣هـ)، كما أنه قدم ابن حبان على أبي داود والنسائي، فمن حيث الأفضلية هما مقدمان عليه، وأما من حيث الوفاة فإنه أقدم من النسائي لكنه متأخر عن أبي داود.

(٥٣) وهناك بعض المصنفين صنّفوا مصنفات جمعوها فيها الأحاديث مجردة عن الإسناد واستعاضوا عن ذلك بالحكم على الحديث وذكر درجته مثل: جامع الأصول؛ لابن الأثير، ومجمع الزوائد للهيتمي وغيرهما.

(٥٤) ينظر مثلاً: حديث: الرَّاجِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ...، قال بعده: "وهذا حديث حسن". (AUT٦٨٦٢٣/أ)، وفي تدليله على نفي الصحبة بعد المائة قال: "لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: "أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَى أَحَدٌ مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ". (AUT٦٨٦٣٧/أ)، كما أنه يذكر درجة الحديث إذا كان صاحب المصنف الذي نقل منه قد حكم على الحديث؛ كالترمذي، ومثاله ذلك حديث: نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَلَبَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ"، ذكره المصنف وعقب عليه بقوله: رواه الترمذي من حديث ابن مسعود وقال: حسن صحيح. ينظر: لوحة (AUT٦٨٦٠٨/ب)، والحديث السابق -أيضاً-: "الرَّاجِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ..." نقل قول الترمذي فيه: "حسن صحيح" (AUT٦٨٦٢٣/أ).

(٥٥) من ذلك حديث: "اللهم ارحم خلفائي..." وعقب عليه بقوله: "رواه الطبراني من حديث ابن مسعود" دون أن يذكر درجة الحديث.

قلت: الحديث رواه الطبراني، في المعجم الأوسط (٧٧/٦) من طريق ابن عباس، وليس من طريق ابن مسعود، مع اختلاف في اللفظ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "اللهم ارحم خلفاءنا، قلنا: يا رسول الله، وما

كما أنه جانب الصواب في أحكامه على بعض الأحاديث، فقد زعم أن بعض الحفاظ حسّنوا حديث: " لا غيبة لفاسق" ^(٥٦)، ولم أقف على من حسّنه، لا من الحفاظ، ولا من غيرهم، بل إن الحديث مذكور في كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة ^(٥٧).

ثالثاً: استدلاله بآراء الفقهاء:

سبق القول بأن ابن همّات حنفي المذهب، وصرح هو بذلك في أكثر من موضع ^(٥٨)، وقد ظهر تأثره بالمذهب الحنفي من خلال استدلاله بالآراء الفقهية؛ إذ كان يشير إلى تبنيّه رأي الحنفية عند المخالفة، وذلك من خلال نسبة نفسه إلى هذا المذهب؛ فيقول مرة: "أصحابنا الحنفية"، ومرة يقول: "نحن معشر الحنفية" ونحو ذلك.

وقد كان يعرض أقوال الفقهاء في المسألة، ثم يذكر رأي الحنفية بشكل واضح في إشارة منه إلى أنه يتبنّى هذا الرأي، وهذا ظاهر في معظم كلامه ^(٥٩).

* * *

المطلب الثالث: منهجه في الاقتباس والتوثيق من كتب السابقين:

خلفاؤكم؟ قال الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي وسنتي ويعلمونها الناس"، وذكره الزيلعي، في نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (٣٤٨/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه، وقال: فيه أبو عيسى ابن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب: وضّاع، كما ذكره الهيتمي في مجمع الزوائد (١٢٦/١)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٦٢/١)، كلاهما من طريق ابن عباس، ونسباه إلى الطبراني ولم يُروَ هذا الحديث من طريق ابن مسعود، ورواه قريباً من لفظ الحديث أعلاه: الديلمي، في الفردوس بمأثور الخطاب من حديث علي رضي الله عنه قال: اللهم ارحم خلفائي الذين يروون أحاديثي وسنتي، ويعلمونها للناس، وقال المناوي بعد ذكر هذا الحديث: عن علي أمير المؤمنين، ثم قال: مخرجه الطبراني: تفرد به أحمد بن عيسى أبو طاهر العلوي الهاشمي، قال الزين العراقي: وأحمد هذا، قال الدارقطني: كذاب.. وفي الميزان: هذا حديث باطل، وأحمد كذاب فكان ينبغي حذفه من الكتاب. المناوي، فيض القدير (١٤٩/٢).

^(٥٦) (اللوحة: (٦٨٦١٣/AUT/أ)).

^(٥٧) ينظر (أسنى المطالب ١٧١٨/١، والأسرار المرفوعة ٥٩٤/١، والدرر المنتثرة ٤٨٨/١، والمشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح ١١٧/١).

^(٥٨) (ينظر: قلائد الدرر (اللوحة ٦٨٦٠٦/AUT/ب)).

^(٥٩) ينظر قلائد الدرر لوحة (٦٨٦١٥/AUT/ب)، و(٦٨٦٤٤/AUT/أ)، و(٦٨٦٥٤/AUT/ب)، و(٦٨٦٥٥/AUT/أ)، و(٦٨٦٦٦/AUT/أ)، و(٦٨٦٦٨/AUT/ب).

من خلال تتبعي لبعض النصوص المقتبسة وجدت أن المصنف قد اعتمد على أقوال من سبقه من العلماء، ورجع إلى كثير من المصنفات، لكن أكثر الكتب التي اعتمد عليها ورجع إليها ثلاثة هي:

١. فتح المغيبي؛ للسخاوي.
 ٢. نخبة الفكر؛ للحافظ ابن حجر، وشروحها المختلفة.
 ٣. تدريب الراوي؛ للسيوطي.
- فقد رجعت إلى هذه الكتب كثيراً، لكنه لم يقتصر عليها، والجدول السابق يبين المصنفات التي رجعت إليها.

- أما طريقة الاقتباس والتوثيق فكانت متباينة؛ ولم يكن له منهج ثابت يسير عليه في كل الكتاب، وكانت طريقة النقل والتوثيق عنده على النحو الآتي:
١. نقل الكلام نصاً والإشارة إلى اسم المؤلف واسم الكتاب الذي نقل منه دون ذكر الجزء أو الصفحة^(٦٠).
 ٢. نقل الكلام نصاً والإشارة إلى اسم المؤلف دون ذكر اسم الكتاب الذي نقل منه^(٦١).
 ٣. نقل الكلام بالمعنى والإشارة إلى اسم المؤلف واسم الكتاب الذي نقل منه دون ذكر الجزء أو الصفحة^(٦٢).

(٦٠) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: قوله في المقدمة: "وقد استعمل كما قاله السيوطي في شرح التقريب للنووي في قليل الخبر بفتح الموحدة بمعنى الكلام، كما صرح به الطيبي في خلاصته، (AUT٦٨٦٠٧/ب) فقد نسب الكلام لقائله وذكر الكتاب الذي قيل فيه، وقد وجدت كلام السيوطي نصاً في: تدريب الراوي (٦٢/١)، وينظر كذلك: (AUT٦٨٦٥٦/ب).

(٦١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: قوله في المقدمة: "وقال الطيبي: الحديث أعظم من أن يكون قول النبي ﷺ، والصحابي والتابعي وفعلهم وتقريرهم. وقال أيضاً- وأما الحديث في الاصطلاح الذي عليه المحدثون ويرادفه الخبر على الصحيح كما قاله الكمال بن أبي شريف (AUT٦٨٦٠٧/ب)، فقد نسب الكلام لقائله دون ذكر الكتاب. وينظر كذلك: (AUT٦٨٦٣٨/أ)، و (AUT٦٨٦٣٨/ب) و (AUT٦٨٦٤٧/أ) و (AUT٦٨٦٤٧/ب)، و (AUT٦٨٦٥٥/أ) و (AUT٦٨٦٥٥/ب).

(٦٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: اللوحة (AUT٦٨٦١٣/أ)، و (AUT٦٨٦١٣/ب) ذكر مجموعة من الأحاديث المشتهرة على السنة ثم قال: وكلها باطلة، ونسب ذلك إلى السيوطي في شرح التقريب، ووجدتها نصاً في تدريب الراوي (١٧٥/٢)، وكذلك قوله: "للكرامية؛ هم الطائفة المنسوبة إلى أبي عبد الله محمد بن كزّام بالتشديد مع فتح الكاف على المشهور كما حكاه السخاوي عن الحافظ ابن حجر، والخطيب، وابن ماكولا وابن السمعاني وجزم به مسعود الحارثي (AUT٦٨٦٤٢/ب) وغيرها.

٤. نقل الكلام بالمعنى والإشارة إلى اسم المؤلف دون الإشارة إلى اسم الكتاب ^(٦٣).
٥. نقل الكلام بالنص أو بالمعنى دون الإشارة إلى قائله أو اسم الكتاب الذي نقل منه ^(٦٤).
- ولم يكن المصنف مبتدعاً في الطرق الأربع الأولى؛ فإن أغلب العلماء الذين سبقوه كانوا يستخدمونها، لكن صنيعه في الطريقة الخامسة كان مستغرباً منه.
- ويلحظ على ابن همام في مسألة الاقتباس والتوثيق ما يأتي:
١. عدم الدقة في النقل من بعض المصادر ^(٦٥)؛ وهذا يرجع إلى أمرين محتملين: إما أنه ينقل من حفظه، والحفظ يخطئ أحياناً، وإما أنه ينقل من مصدر وسيط، وأميل إلى ترجيح الاحتمال الأول.
٢. عدم توثيق بعض النصوص المقتبسة ^(٦٦)؛ وهذا ناتج إما عن النسيان، وإما عن اشتهاار الكلام عن قائله، وأستبعد الاحتمال الثالث وهو السرقة العلمية، وسبب استبعاد

^(٦٣) ينظر على سبيل المثال لا الحصر قوله: "قال العراقي: "وقريب منه ما أسنده المديني عنه قال: توفي النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة" وهذا لا تحديد فيه (AUT ٦٨٦٣٩/ب)، وهذا الكلام منقول بالمعنى. ينظر كلام العراقي في: التقييد والإيضاح (٣٠٦/١)، وينظر: (AUT ٦٨٦٠٨/ب)، و (AUT ٦٨٦٢٩/أ).

^(٦٤) ينظر على سبيل المثال لا الحصر اللوحة (AUT ٦٨٦٠٥/ب)، و لوحة (AUT ٦٨٦٠٦/ب) قال: "وكان رسول الله ﷺ إذا خطب قال: "أما بعد... إلى قوله... في مسند الفردوس". وهذا الكلام منقول نصاً من تدريب الراوي (٦١/١)، وفي التمثيل لصورة المشتبه قال: "كشريح بن النعمان بضم النون وكشريح ابن النعمان... إلى قوله... من شيوخ البخاري" (AUT ٦٨٦٣٤/أ)، وهذا الكلام منقول من تدريب الراوي (٣٣١/٢) بتصرف يسير.

^(٦٥) ينظر مثلاً حديث أبي هريرة: "شك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: "خلق الله الأرض يوم السبت... الحديث" (قلائد الدرر، لوحة (AUT ٦٨٦٢٢/ب) وهذا خطأ والصحيح: ما رواه مسلم بسنده من طريق أبي هريرة: قال أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال خلق الله عز وجل التربة يوم السبت... الحديث " (صحيح مسلم (٢١٩٤/٤ ح ٢٧٨٩) وكقوله أول الناس أول ناسي"، (AUT ٦٨٦٢٢/ب)، وهذا القول معكوس، والصواب: "أول ناسي أول الناس" وهو عجز بيت؛ لأبي الفتح البستي يقول فيه: فإن نسيت عهداً منك سالفه... فاغفر فأول ناسي أول الناس. ينظر: (النكت على مقدمة ابن الصلاح ٢٥٦٥/٣)، و (تفسير القرطبي ٢٣٧/١٥)، و (فيض القدير ١٠٣/٢).

^(٦٦) ينظر مثلاً قوله: "بسم الله الرحمن الرحيم؛ أي أبدأ امتثالاً لقوله ﷺ: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم؛ فهو أقطع؛ رواه الرهاوي في الأربعين؛ من حديث أبي هريرة، وتصدير النبي ﷺ كتبه بها مشهور في الصحيحين وغيرهما" هذا الكلام منقول نصاً من تدريب الراوي (٥٥/١) ولم يذكره المؤلف.

الاحتمال الثالث أنه اهتم بمسألة التوثيق في كثير من المواضيع، وببدل على ذلك كثرة المصادر التي رجع إليها، وأرجح الاحتمال الأول؛ وهو النسيان؛ وهذا لا يسلم منه أحد.^٣ عدم الدقة في العزو إلى بعض المصادر، وهذا ناتج عن وهم المصنف وليس له احتمال آخر^(٦٧).

وقد شكلت نسبة الاقتباسات التي ذكر فيها اسم المؤلف واسم الكتاب الذي نقل منه ما نسبته (٥٠%) تقريباً، في حين كانت الاقتباسات التي يذكر اسم المؤلف ولا يذكر اسم الكتاب أقل من ذلك، وأقل منها الاقتباسات التي لم يذكر اسم الكتاب ولا اسم المؤلف

المبحث الثالث

منهج ابن همام في علوم الحديث

* * *

المطلب الأول: منهجه في تعريف الحديث:

لم يختلف تعريفه للحديث لغة عن تعريف غيره.

وأما في الاصطلاح فعرفه بقوله: -يرادفه الخبر على الصحيح-، ما أضيف إلى النبي ﷺ وقيل: أو إلى الصحابي، أو من دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، حتى الحركات، والسكنات الواقعين في اليقظة والمنام^(٦٨).

و يلاحظ على تعريفه ما يأتي:

١. ذهب إلى أن الخبر، والأثر، والسنة، والحديث، جميعها بمعنى واحد، إذ قال: "ومعنى الأثر اصطلاحاً: هو الحديث مطلقاً سواء كان مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أو كان غير مرفوع، بأن كان موقوفاً على الصحابي، أو من دونه، وهذا على المعتمد^(٦٩)، وأضاف: "ويرادفه؛ أي الحديث: السنة

^(٦٧) ينظر مثلاً قوله: " ما أضيف أي نسب إلى النبي ﷺ كذا اقتصر عليه شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في شرح البخاري، وحكاه عنه السيوطي (٦٨٦٠٨/أ) وهذا الكلام لم أجده في شرح البخاري كما أشار المصنف، ولكن وجدته بالمعنى في شرح نخبة الفكر، وكذلك نسبه السيوطي -أيضاً- إلى الحافظ ابن حجر في شرح النخبة. ينظر: : (ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص ١٤)، و(تدريب الراوي ١/١٨٣)، كما أنه أخطأ في بعض الآيات كما مر آنفاً في مطلب استدلاله بالقرآن.

^(٦٨) (نتيجة النظر، اللوحة (٢) وينظر: قلائد الدرر اللوحة (٦٨٦٠٧/ب، و ٦٨٦٠٨/أ) AUT).

^(٦٩) (ينظر: قلائد الدرر، لوحة (٦٨٦٠٩/أ+ب) AUT).

أيضاً، كما يرادفه الخبر، والأثر... فكل حديث أو خبر أو أثر: "سنة" وبالعكس^(٧٠)، وهو في هذا يأخذ برأي جمهور المحدثين^(٧١).

٢. ذَكَرَ الإِضافة إلى الصحابي ومن دونه بصيغة التمريض، وقد أشار إلى ذلك بقوله: " وإنما ذكرته بصيغة التمريض تبعاً للكمال ابن أبي شريف، وإلا فمن حيث النظر هو المعتبر، وذلك لجعلهم الموقوف، والمقطوع من مسائل هذا الفن، فيقتضي اندراجهما في موضوعه الذي هو الحديث، ودعوى التغليب تكلف^(٧٢).

٣. ذَكَرَ الصفة مطلقاً، ولم يفرق بين الصفة الخلقية-بفتح الخاء-والصفة الخلقية-بضم الخاء-، وكان الأولى به أن يذكر ذلك، كما فعل جمهور المحدثين.

٤. هذا التعريف فيه زيادة على تعريف الجمهور: " حتى الحركات، والسكنات الواقعين في اليقظة والمنام" ويبدو أنه تابع السخاوي في ذلك، فقد ذكر هذا نصاً في تعريفه للحديث، كما أن ذَكَرَ الصفة مطلقاً مأخوذاً من السخاوي^(٧٣).

المطلب الثاني: منهجه في تقسيم الحديث من حيث عدد الرواة:

قسم ابن هَمَّات الحديث من حيث عدد الرواة إلى قسمين: المتواتر، والآحاد.

أولاً: الحديث المتواتر: وقد قسمه إلى قسمين :

أولهما: ما له طبقة واحدة: وهو ما رواه كثيرون تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ولو من غير قصد، واستند إلى أمر محسوس^(٧٤) لا معقول؛ لجواز الغلط فيه؛ كخبر الفلاسفة^(٧٥) بقدوم العالم^(٧٦)، فإنه لا يفيد العلم، فلا يكون متواتراً وإن كان خبر كثيرين^(٧٧).

(٧٠) ينظر: قلائد الدرر، لوحة ٦٨٦٠٩ / أ).

(٧١) ينظر: ابن جماعة، المنهل الروي (٤٠/١)، و الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر (٤٠/١)، و العتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص ٢٦-٢٧) وذهب فقهاء خراسان إلى التفريق بينهما فيما ذكره ابن الصلاح فقد نقل عن أبي القاسم الفوراني أنه قال: الفقهاء يقولون: الخبر ما يروى عن النبي ﷺ والأثر ما يروى عن الصحابة (مقدمة ابن الصلاح في علوم (٢٧/١)).

(٧٢) ينظر: قلائد الدرر اللوحة ٦٨٦٠٨ / أ).

(٧٣) ينظر: السخاوي، فتح المغيـث شرح ألفية الحديث (١٠/١)، وكذلك ابن الملقن، خلاصة البدر المنير (٢٩/١).
(٧٤) المقصود أن " الجماعة التي استندت في الإخبار إلى الإحساس بالمخبر به؛ هي المثبتة لأصل الخبر. ينظر:
(توجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري ١٠٩٢/١).

(٧٥) أعظمهم خمسة: بندقيس كان في عصر داود عليه السلام، ثم فيثاغورس، ثم سقراط، ثم أفلاطون، ثم أرسطاليس، ولهم تصانيف في جميع أنواع الفنون. ينظر: (كشف الظنون ٣٠/١-٣١).

ثانيهما: ما رواه كثيرون تحيل العادة تواطؤهم على الكذب مع كونهم رَوَوْه عن مثلهم في الكثرة المذكورة وإن تغاير نوعها، مع انضمام القرائن المتصلة^(٧٨).

وبين معنى قوله: "القرائن المتصلة" بقوله: "ونعني بالقرائن: الأحوال الزائدة على أقل العدد الصالح للمتواتر كما في شهود الزنا^(٧٩)، والمتصلة: الأحوال اللازمة لنفس الخبر أو المُخبر بكسر الموحدة أو المُخبر عنه"^(٨٠).

واشترط في المتواتر أن يفيد العلم بنفسه، وبين كيفية إفادة الحديث العلم بنفسه بقوله: "ومعنى إفادته العلم بنفسه؛ أن كثرة العدد في الناقلين كافٍ في الإفادة"^(٨١) لكنه جعل حصول العلم اليقيني متوقف على انضمام أحوال الناقلين من اتصافهم بالأمانة، والديانة، والتقوى، والمروءة^(٨٢)، ولم يشترط عدداً معيناً لحصول التواتر، فقال: "الضابط كما في البديع؛ لابن الساعاتي: ما حصل العلم عنده وهو المراد بقولي؛ إذ العَدَّار أي العلة في كونه متواتراً؛ كثرة تفيد العلم بصدقه مجرداً، أو مع القرينة المتصلة، وإنما كانت الكثرة المذكورة؛ مداراً لمنعها في العادة من نسبة الكذب إلى المُخبر، ولأنَّ كما في البديع قاطعون بالصدق من غير علم بعددٍ خاص لا متقدماً ولا متأخراً"^(٨٣).

ثم بين أن العلم الحاصل بالمتواتر؛ إن كان حصوله بكثرة العدد في روايته فهو مطرد؛ أي متفق في حصوله لكل من بلغه من الناس؛ لإطراد العلة وعدم اختلافها، وإن كان حصول العلم

^(٧٦) إن القول بقدوم العالم إنما اشتهر بعد أرسطاليس وكان من تلامذته: الإسكندر الأفروديسي، وثامسطيوس، وفورفوريوس، وصنف فورقلس المنتسب إلى أفلاطون في هذه المسألة كتاباً وأورد فيه خمس شبهات. ينظر هذه الشبه والرد عليها في: (الشهرستاني، الملل والنحل ١٤٩/٢-١٥٠).

^(٧٧) ينظر: نتيجة النظر: اللوحة (ب) و (٣ أ)، وقلائد الدرر، اللوحة (AUT ٦٨٦١٠ ب)، و (AUT ٦٨٦١١ أ).
^(٧٨) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT ٦٨٦١٠ ب). ومعنى ذلك أن الجماعة الثانية تلقت الخبر عن الجماعة الأولى التي استندت في الإخبار إلى الإحساس بالمخبر به.

^(٧٩) يفهم من كلامه أن أقل العدد للمتواتر: "أربعة" قياساً على شهود الزنا، وقد اختلف العلماء في تعيين الحد الأدنى في التواتر، فمنهم من عينه في الأربعة، وقيل: خمسة، وقيل: سبعة، وقيل: عشرة، وقيل: اثني عشر، وقيل: أربعين، وقيل: خمسين، وقيل: سبعين، وقيل: غير ذلك. ينظر: (ابن حجر، نزهة النظر ص ١٥)

^(٨٠) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT ٦٨٦١١ أ).

^(٨١) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT ٦٨٦٠٩ أ).

^(٨٢) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT ٦٨٦١١ أ).

^(٨٣) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT ٦٨٦١٢ أ).

باحتراف القرائن المتصلة، فلا يطرد للكل فيحصل لمن قامت القرينة عنده، ولا يحصل لغيرهم؛ لعدم قيامها عندهم، وذكر أن هذا هو المختار، والصحيح من أقوال ثلاثة، ونسبه إلى السبكي^(٨٤). واستثنى من المتواتر ما أفاد العلم بالقرائن المنفصلة فقال: "وأما ما يفيد العلم بمعونة القرائن المنفصلة، أو بواسطة العلم بمضمون الخبر ضرورة، أو نظراً؛ كقولنا: الواحد نصف الاثنين، والعالم حادث، فإنه لا يكون متواتراً"^(٨٥).

والقرائن المنفصلة: "هي الأحوال الخارجة عن نفس الخبر سواء كانت عقلية؛ كخبر جماعة بأن النفي والإثبات لا يجتمعان، وكخبر جماعة موافق لخبر الله، وخبر رسوله ﷺ، أو حسية؛ كخبر جماعة عن عطشهم، وجوعهم لظهور آثار ذلك عليهم، أو عادية؛ كخبر جماعة عن موت والدهم مع شق الجيوب، وضرب الخدود، والتفجع عليه، فهذه الأخبار لا تكون متواترة، وإن أفادت العلم"^(٨٦).

ثانياً: حديث الآحاد: وقد أدخل في الآحاد كل ما لم يبلغ حد التواتر، فقال: الآحاد ما لم ينته إلى التواتر، مشهوراً، كان، أو عزيزاً، أو غريباً، فيستعمل في كل منها، استعمال الكلّي في جزئياته، ويقال لكل منها: خبر واحد-أيضاً^(٨٧).

وقد حصر الآحاد في ثلاثة أنواع فقال: "انحصرت الأنواع في ثلاثة لا رابع لها عند المحدثين: المشهور، والعزیز، والغريب"^(٨٨).

فالأول: ما رواه ثلاثة، والثاني ما رواه اثنان، والثالث ما رواه واحد^(٨٩).

أما المشهور فعرفه بأنه: "ما رواه ثلاثة^(٩٠)، وهي أول مرتبة يتحقق فيها هذا النوع من الآحاد، وإلا فما لم يبلغ حدّ التواتر فهو مشهور"^(٩١).

^(٨٤) ينظر: قلائد الدرر للوحة (AUT ٦٨٦١٤/ب).

^(٨٥) ينظر: قلائد الدرر للوحة (AUT ٦٨٦١١/أ).

^(٨٦) ينظر: قلائد الدرر للوحة (AUT ٦٨٦١١/ب).

^(٨٧) ينظر: قلائد الدرر للوحة (AUT ٦٨٦١٠/أ).

^(٨٨) ينظر: قلائد الدرر للوحة (AUT ٦٨٦١٢/ب).

^(٨٩) ينظر: نتيجة النظر: اللوحة (٣ أ) و (٣ ب)، وينظر شرحه في: قلائد الدرر للوحة (AUT ٦٨٦١٢/ب).

^(٩٠) عرفه الحافظ ابن حجر بقوله: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين. (ابن حجر، شرح نخبه الفكر في مصطلح

أهل الأثر، ص ١٤)، وعرفه السيوطي بقوله: الذي تزيد نقلته على ثلاثة. (تدريب الراوي ١٧٣/٢) ويبدو أن

المصنف أخذ بقول السيوطي كما هو واضح من كلامه.

^(٩١) ينظر: قلائد الدرر للوحة (AUT ٦٨٦١٢/ب).

ثم بيّن أن مصطلح المشهور قد يطلق على الأحاديث التي اشتهرت على الألسنة فقال في المتن: "وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على الألسنة سواء كان له إسناد أم لا فيشمل الموضوع"^(٩٢)، وفي الشرح ذكر نماذج من الأحاديث الصحيحة والحسنة والضعيفة والموضوعة مما اشتهر على الألسنة، وحكم على كل منها^(٩٣).

وأما العزيز فعرفه بأنه: "ما رواه اثنان، ثم قال: وفي حواشي النخبة قال ابن مندة، وقرره ابن الصلاح، والنووي: أن العزيز ما يرويه اثنان أو ثلاثة، فعلى هذا يكون بينه وبين المشهور عموم وخصوص من وجه، وخصّ بعضهم المشهور بالثلاثة والعزيز بالاثنتين واختاره المص"^(٩٤).

ثم بيّن أنّ أن خبر الواحد مطلقاً لا يفيد العلم بنفسه ولا بالقرائن المتصلة، ولكنه يفيد العلم بانضمام القرائن المنفصلة، وقال: إن هذا هو المختار عند شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر كما صرح به في كتابه: "نخبة الفكر" وفقاً للآمدي، وابن الحاجب، في أصوليهما^(٩٥)، ومثل لما يفيد العلم بالقرائن المنفصلة من خبر الواحد، ما كان مخرجاً في الصحيحين، أو كان مشهوراً رواه ثلاثة فأكثر، وكان سالماً من ضعف الرواة، وعلل الإسناد، أو كان مسلسلاً بالأئمة الحفاظ المتقنين ولم يكن غريباً سواء أكان عزيزاً أو مشهوراً^(٩٦).

ثم بيّن المصنف أن خبر الواحد مفيد للظن مطلقاً -عند أصحابه من الحنفية- سواء اختفت به القرائن أم لا، وإن تفاوتت طبقات الظنون قوة وضعفاً، وأضاف أن كون الحديث عزيزاً ليس شرطاً لصحته؛ أي أن صحة الحديث لا تتوقف على رواية اثنين خلافاً لمن زعمه؛ كأبي علي الجبائي من المعتزلة، ونقل عن ابن العربي أن العزيز هو شرط البخاري في صحيحه، ونقل عنه أنه قال: وإنما بنى البخاري كتابه على حديث يرويه أكثر من واحد، أصرح من هذا ما ذكره في شرح

^(٩٢) ينظر: نتيجة النظر: اللوحة (٣ ب).

^(٩٣) ينظر: قلائد الدرر للوحة (AUT٦٨٦١٣ / أ)، و (AUT٦٨٦١٣ / ب).

^(٩٤) المقصود بـ: "المص": هو: "الحافظ ابن حجر" كما وضحه المصنف في الصفحة نفسها فذكر أن المراد بـ: "المص": هو الحافظ ابن حجر، وهو المقتدى به في هذه المقدمة". ينظر: قلائد الدرر للوحة (AUT٦٨٦١٢ / ب). وقول ابن مندة الذي أشار إليه المصنف، ذكره الصنعاني في توضيح الأفكار نصاً، وقال في آخره: "واختاره الحافظ ابن حجر". (الصنعاني، توضيح الأنظار لمعاني تنقيح الأنظار ٤٠٦/٢). وقال الحافظ ابن حجر: "العزيز وهو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، وسمي بذلك إما لقلّة وجوده، وإما لكونه عزّاً أي قوي بمجيئه من طرق أخرى (شرح النخبة ص ١٥).

^(٩٥) ينظر: قلائد الدرر للوحة (AUT٦٨٦١٥ / أ).

^(٩٦) ينظر: قلائد الدرر للوحة (AUT٦٨٦١٤ / ب)، و (AUT٦٨٦١٥ / أ).

الموطأ حيث قال: كان مذهب الشيخين: أن الحديث لا يثبت حتى يرويه اثنان قال: وهو مذهب باطل، بل رواية الواحد عن الواحد صحيحة إلى النبي ﷺ، ثم نقل المصنف اعتراض ابن حبان على قول ابن العربي بقوله: " والعجب منه كيف يدعي عليهما ذلك، ثم يزعم أنه مذهب باطل، فليت شعري من أعلمه بأنهما اشترطا ذلك إن كان منقولاً فليتبينّه، و إن كان عرفه بالاستقراء فقد وهم في ذلك". (٩٧).

قلت: البخاري لم يذكر شرطه في كتابه، ولم يضع مقدمة لكتابه، لكنه بدأ كتابه بحديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...الحديث» وهذا الحديث تفرد به يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فقد وُجد التفرد في الحلقات الأربع الأولى، وهذا ينقض قول من قال: إن البخاري اشترط أن لا يخرج في صحيحه حديثاً حتى يرويه اثنان في كل حلقة من حلقات الإسناد، فقد ادعى الحاكم في المدخل إلى الإكلیل أن شرط البخاري ومسلم أن لا يذكر إلا ما رواه صحابي مشهور له راويان ثقتان فأكثر ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن الصحابة له أيضاً راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه من أتباع الأتباع الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط، ونقل ابن الملقن عن الميانشي إن شرط الشيخين في الصحيحين أن لا يدخل فيهما إلا ما صح عندهما وذلك ما رواه عن رسول الله ﷺ اثنان فصاعداً وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة (٩٨).

والصواب ما ذهب إليه المقدسي حيث قال: "فشرط البخاري ومسلم أن يخرج الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً؛ فحسن، وإن لم يكن له إلا راوٍ واحد وصحَّ ذلك الطريق إلى ذلك الراوي، أخرجاه" (٩٩).

وأما الحديث الغريب فنقل المصنف أقوال العلماء في الغريب فقال: " إن كان غريبته في التابعي؛ بأن لم يروه عن أحد من الصحابة إلا هذا التابعي، فهو فرد مطلق...فإن روى عن الصحابي تابعي واحد فهو: "الفرد المطلق" سواء استمر التفرد أم لا؛ بأن رواه عنه جماعة، وإن رواه

(٩٧) ينظر: قلند الدرر اللوحة (٦٨١٥ AUT / ب).

(٩٨) ينظر: ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث (ص ٦٨).

(٩٩) المقدسي، شروط الأئمة الستة (ص ١٧-١٨).

عن الصحابي أكثر من واحد، ثم تفرد عن أحدهم واحد، فهو الفرد النسبي، ويسمى مشهوراً، فالمدار على أصله، وهذا التفرد لا يمنع من الصحة، ونسب ذلك إلى ابن حجر وأتباعه^(١٠٠).

ثم نقل قولاً آخر فقال: "الذي عليه النووي في التقريب، وكذا زين الدين العراقي في مصطلح الحديث، وابن الصلاح؛ أن الفرد المطلق ما تفرد به واحد عن جميع الرواة في أي موضع كان من السند، والنسبي: ما كان بالنسبة إلى جهة خاصة؛ كقولهم تفرد به أهل مكة، أو الشام، أو فلان عن فلان"^(١٠١)، وأضاف المصنف أن الحديث قد يكون متنه مشهوراً، ولكنه غريب من جهة السند؛ كأن يشتهر المتن برواية جماعة من الصحابة فينفرد ثقة بروايته عن صحابي آخر لا يعرف عنه؛ أي عن ذلك الصحابي إلا من طريق ذلك الثقة الذي تفرد به عنه، وهذا المتن الذي غرابته من جهة سنده هو ما يقول فيه الترمذي في جامعه هو غريب من هذا الوجه^(١٠٢).

المطلب الثالث: منهجه في الإسناد ماهية ونوعاً وفيه مسائل:

المسألة الأولى: تعريف السند:

عرف المصنف الإسناد بأنه: "رفع الحديث إلى قائله" ونسب ذلك التعريف إلى الطيبي. وهو مأخوذ من السند؛ وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل؛ لأن المُسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سند؛ أي معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن سنداً؛ لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما"، وقال نقلاً عن ابن جماعة: "المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد"^(١٠٣).

المسألة الثانية: أقسام السند بالنسبة لعدد الرواة:

الإسناد هو أحد خصائص الأمة الإسلامية، وطلب العلو في الإسناد يعدّ أحد السنن التي يسعى المحدثون لتحصيلها، ولذلك استحبوا الرحلة في طلب الحديث، ونُقِلَ عن الإمام أحمد أنه قال: طلب الإسناد العالي سنة عن سلف^(١٠٤)؛ لأن علوه يبعد عن الخلل^(١٠٥)، وقال الحاكم النيسابوري: "وفي طلب الإسناد العالي سنة صحيحة"، ثم ذكر حديث الإعرابي: «... يَا مُحَمَّدُ أَتَانَا رَسُولُكَ فَرَعَمَ

^(١٠٠) ينظر: قلاند الدرر للوحة (AUT ٦٨٦١٨ / أ).

^(١٠١) ينظر: قلاند الدرر للوحة (AUT ٦٨٦١٨ / أ).

^(١٠٢) ينظر: قلاند الدرر للوحة (AUT ٦٨٦١٨ / ب).

^(١٠٣) ينظر: قلاند الدرر للوحة (AUT ٦٨٦١٩ / أ)، وينظر قول ابن جماعة في المنهل الروي (٣٠/١).

^(١٠٤) مقدمة ابن الصلاح (١/١٥٠)، والمنهل الروي (١/٧٧)، وينظر: (الشذا الفياح ٢/٤١٩)، و(تدريب

الراوي ٢/١٦٠)، و(توضيح الأفكار ٢/٣٩٩).

^(١٠٥) هذه الزيادة ذكرها ابن جماعة في: المنهل الروي (١/٧٧).

لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ قَالَ « صَدَقَ...الحديث »، ثم قال: " وهذا حديث مخرج في المسند الصحيح لمسلم^(١٠٦)، وفيه دليل على إجازة طلب المرء العلو في الإسناد وترك الإقتصار على النزول فيه وإن كان سماعه عن الثقة^(١٠٧).

وقد قسم المصنف الإسناد بالنسبة لعدد الرواة إلى قسمين:

القسم الأول: القليل وهو على ضربين: الضرب الأول: ما كانت قلته مقصودة إلى نهاية السند؛ فهو: "العلو المطلق"؛ لإطلاقه عن التقييد.

والضرب الثاني: ما كانت القلة في موضع من السند لم يعقبه الكلام المسند، فهو: العلو النسبي؛ إذ هو بالنسبة إلى ذلك الراوي فقط من غير التفات إلى من فوّه من الرواة إلى نهاية السند قليلاً كان أو كثيراً .

القسم الثاني: الكثير؛ وهو -أيضاً- على ضربين: نزول مطلق ونسبي. ويندرج في النسبي منهما أي: من العلو والنزول قسمان أحدهما: "الموافقة" وثانيهما: "البديل"، ويندرج في العلون: المطلق والنسبي قسمان آخران: أحدهما: "المساواة" وثانيهما: "المصافحة"^(١٠٨). **فالأول من الأقسام الأربعة: "الموافقة":** وهو الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه^(١٠٩).

والثاني: "البديل": وهو الوصول إلى شيخ شيخ المصنف^(١١٠).

والثالث: "المساواة": وهي: استواء عدد الإسناد مع إسناد أحد المصنفين^(١١١).

^(١٠٦) رواه مسلم (٤١/١)، كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام برقم (١٢).

^(١٠٧) ينظر: الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، (٤٠/١).

^(١٠٨) ينظر: قلائد الدرر للوحة (AUT٦٨٦١٨ / ب)، و (AUT٦٨٦١٩ / أ).

^(١٠٩) نتيجة النظر، اللوحة (٤ب)، ومثل له المصنف بقوله: "كما لو وقع لنا حديث في البخاري إلى قتيبة؛ شيخ البخاري، عشاري الإسناد، فلو رويناه من الطريق الذي فيه البخاري كان بيننا وبين شيخه أحد عشر راوياً فالأول: عالٍ، والثاني: نازل بدرجة، وهكذا، وإنما سمي بالموافقة؛ لموافقة العدد المنتهي إلى البخاري للعدد المنتهي إلى شيخه. قلائد الدرر، اللوحة (AUT٦٨٦١٩ / ب).

^(١١٠) ينظر: نتيجة النظر، اللوحة (٤ب)، ومثل له المصنف بقوله: كالوصول إلى شيخ شيخه؛ كالإمام مالك، فإنه شيخ قتيبة الذي هو شيخ البخاري، فلو رويناه في البخاري ذلك الحديث بعينه إلى مالك برواية عبد الله بن مسلمة القعنبي عنه بدلاً عن قتيبة كان بيننا وبين مالك كما بيننا وبين قتيبة. قلائد الدرر (AUT٦٨٦١٩ / ب).

^(١١١) وعرفه المصنف، ومثل له بقوله: "وهو: استواء عدد الإسناد الكائن من الراوي إلى النبي ﷺ أو إلى من دونه (نتيجة النظر، اللوحة ٥أ) وقال في الشرح " ... إلى النبي ﷺ ؛ هذا في العلو المطلق، أو تساوي العدد من

والرابع: "المصافحة" وهي: الاستواء في العدد مع إسناد تلميذ المصنف^(١١٢).

قلت: وتعريف المصنف لهذه الأصناف الأربعة موافق لتعريفها عند الحافظ ابن حجر في النخبة^(١١٣).

وقد بين المصنف أن العلو مرغوب فيه إذا كان رجاله ثقات؛ لقربه إلى الصحة أكثر من النازل، لكن النزول له مزية على العلو إذا كان رجاله أوثق، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه-أي في الإسناد النازل- أظهر، واستشهد بقول أبي الحسن علي بن المفضل المقدسي^(١١٤).

إن الرواية بالنزول عن الثقات الأعدلينا * خير من العلي عن الجهال والمستضعفين^(١١٥).

المسألة الثالثة: أنواع الحديث بالنظر إلى العلاقة بين رواته:

تحدث المصنف عن بعض هذه الأنواع، ومنها:

الراوي إلى من دونه؛ أي إلى راوٍ وقع في أثناء السند وهذا في العلو النسبي؛ كشعبة بن الحجاج، وكمالك، والثوري، والشافعي، والبخاري، ومسلم ونحوهم ويكون ذلك التساوي مع إسناد أحد المصنفين إلى النبي ﷺ أو إلى من دونه. قلائد الدرر، اللوحة (AUT٦٨٦١٩/ب).

^(١١٢) وعرفه المصنف بقوله: "الاستواء مع إسناد المصنف (نتيجة النظر، اللوحة أ)، وعلل هذه التسمية بقوله: " وإنما سمي هذا النوع بالمصافحة؛ لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين المتلاقيين؛ فالراوي لما ساوى إسناده إسناد تلميذ ذلك المصنف كان كأنه لقي المصنف فصافحه". قلائد الدرر، اللوحة (AUT٦٨٦١٩/ب).

^(١١٣) فقد عرف الحافظ ابن حجر هذه الأنواع بقوله: " الموافقة : هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، والبدل: الوصول إلى شيخ شيخه كذلك، والمساواة : استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخر مع إسناد أحد المصنفين، والمصافحة : الاستواء مع تلميذ المصنف. ينظر: نخبة الفكر (٢١/١)، وأما الحافظ ابن الصلاح فأشار إلى هذه الأنواع، بقوله: " وأما البدل : فمثل أن يقع لك هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم هو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث، وقد يرد البدل إلى الموافقة فيقال فيما ذكرناه : إنه موافقة عالية في شيخ شيخ مسلم، ولو لم يكن ذلك عاليا فهو أيضا موافقة وبدل، لكن لا يطلق عليه اسم الموافقة والبدل لعدم الالتفات إليه، وأما المساواة : فهي - في أعصارنا- أن يقل العدد في إسنادك لا إلى شيخ مسلم وأمثاله، ولا إلى شيخ شيخه، بل إلى من هو أبعد من ذلك؛ كالصحابي، أو من قاربه، وربما كان إلى رسول الله ﷺ بحيث يقع بينك وبين الصحابي-مثلا-من العدد مثل ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي، فتكون بذلك مساويا لمسلم مثلا في قرب الإسناد وعدد رجاله، وأما المصافحة : فهي أن تقع هذه المساواة التي وصفناها لشيخك، لا لك، فيقع ذلك لك مصافحة؛ إذ تكون كأنك لقيت مسلما في ذلك الحديث، وصافحته به؛ لكونك قد لقيت شيخك المساوي لمسلم، فإن كانت المساواة لشيخك كانت المصافحة لشيخك فتقول : كأن شيخي سمع مسلما وصافحه. (مقدمة ابن الصلاح ١/١٥٠).

^(١١٤) نَسَبَهُ إِلَيْهِ الحافظ ابن جماعة-رحمه الله-ينظر: (المنهل الروي ١/٧١).

^(١١٥) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٢٠/أ).

١. رواية الأقران: والأقران: هم المتقاربون في السن والإسناد، وربما اكتفى الحاكم فيه بالتقارب في الإسناد وإن لم يوجد التقارب في السن^(١١٦)، وقد عرفهما المصنف بقوله: " الراويان اللذان اشتركا في السن أو الأخذ عن المشايخ، وهما: القرينان إن روى أحدهما عن الآخر سواء روى الآخر عنه أم لا"^(١١٧).

وذكر المصنف مثلاً على رواية الأقران فقط: رواية زائدة بن قدامة عن زهير، ولا عكس، ورواية يزيد بن عبد الله بن أسامة عن إبراهيم بن سعد، ولا عكس، واستشهد بقول الحاكم: " لا احفظ لزهير عن زائدة رواية"، وقوله-أيضاً-: " لا احفظ لإبراهيم بن سعد عنه؛-أي عن يزيد بن عبد الله بن أسامة- رواية"^(١١٨).

٢. المديح: "أن يروي قرين عن قرينه ثم يروي ذلك القرين عنه"^(١١٩).

ومثل المصنف للمديح، بما ذكره ابن الصلاح في مقدمته؛ إذ قال: "في الصحابة: عائشة وأبو هريرة رضي الله عنهما- روى كل واحد منهما عن الآخر، وفي التابعين: رواية الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز، عن الزهري، وفي اتباع التابعين: رواية مالك، عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك، وفي أتباع الأتباع: رواية أحمد بن حنبل، عن علي بن المدني، ورواية علي، عن أحمد"^(١٢٠).

٣. رواية الأكابر عن الأصاغر: وهي: أن يروي الراوي عن من هو دونه في السن أو القدر، ولها عدة صور:

(أ) رواية الأسن عن من هو أصغر منه سنًا^(١٢١).

^(١١٦) مقدمة ابن الصلاح (١/١٨٣)، وينظر: معرفة علوم الحديث (١/٢٩٥).

^(١١٧) نتيجة النظر، اللوحة (٥ أ)، وينظر: قلائد الدرر اللوحة (٦٨٦٢٠ / أ).

^(١١٨) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (٦٨٦٢٠ / أ)، و (٦٨٦٢٠ / ب)، وينظر قول الحاكم في: معرفة علوم الحديث (١/٢٩٥).

^(١١٩) ينظر: معرفة علوم الحديث (١/٢٩٥). وشرح المصنف المديح بقوله: المديح: من التدبيح؛ وهو جعل الشيء ذا ديباجة، والديباجة: صفحة الوجه والخدان يقال لهما: الديباجتان وهما متساويان، وصورة المديح أن يروي القرينان عن بعضهما فيروي كل واحد منهما عن الآخر، فبين المديح والأقران عموم مطلق؛ فكل مديح أقران ولا ينعكس. قلائد الدرر اللوحة (٦٨٦٢٠ / ب).

^(١٢٠) قلائد الدرر، اللوحة (٦٨٦٢٠ / ب)، وينظر مقدمة ابن الصلاح (١/١٨٣).

^(١٢١) ومثاله رواية أبي حنيفة عن مالك بن أنس (قلائد الدرر ٦٨٦٢٠ / ب)، وأبو حنيفة ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٠ هـ (ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤/٣٢٢)، ومالك ولد سنة ٩٢ هـ أو ٩٣ هـ، توفي سنة ١٧٩ هـ (ابن حجر،

(ب) رواية الشيخ عن تلميذه^(١٢٢).

(ج) رواية الآباء عن الأبناء^(١٢٣).

(د) رواية الصحابي عن التابعي^(١٢٤).

(هـ) رواية السابق عن اللاحق^(١٢٥).

ومن فوائد رواية الأكابر عن الأصاغر كما ذكرها المصنف:

- تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب.
- الأمن من ظن سقوط شيء في إسناد المتأخر.
- تفقه الطالب في معرفة العالي والنازل، والأقدم من الرواة عن الشيخ، ومن به ختم حديثه^(١٢٦).

تهذيب التهذيب (٧/١٠)، ونقل السيوطي عن الحافظ ابن حجر أن أبا حنيفة لم تثبت روايته عن مالك وإنما أوردها الدراقطني ثم الخطيب لروايتين وقعتا لهما عنه بإسنادين فيهما مقال، وأيضاً فإن رواية أبي حنيفة عن مالك إنما هي فيما ذكره في المذاكرة ولم يقصد الرواية عنه؛ كالشافعي الذي لازمه مدة طويلة وقرأ عليه الموطأ. (قلائد الدرر /AUT٦٨٦٢٠/ ب)، و (AUT٦٨٦٢١/ أ)، وينظر قول السيوطي المتقدم المنقول عن البلقيني في: (تدريب الراوي ٨٠/١).

^(١٢٢) ومثاله: رواية البخاري عن تلميذه أبي العباس السراج، ولا يسمى مدبجاً (وإن صدق أن كلاً منهما يروي عن الآخر) لعدم كونهما قرينين. ينظر: قلائد الدرر (AUT٦٨٦٢١/ أ)، و رواية البخاري عن الترمذي.

^(١٢٣) ومثاله: رواية عمر بن الخطاب عن ابنه عبد الله ورواية العباس عن الفضل حديث: "الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّدَاقَتَيْنِ بِالْمُرْدَلَفَةِ" وكقول أنس رضي الله عنه: "حَدَّثَنِي ابْنَتِي أُمَيَّةُ أَنَّهُ دُفِنَ الصُّلْبِي إِلَى مَقْدَمِ حَجَّاجِ الْبَصْرَةِ بَضْعَ وَعِشْرُونَ وَمِائَةً. لم أوفق في العثور على رواية ابن الخطاب عن ابنه في مظانها، ولكن ذكرها ابن الصلاح في المقدمة (١٨٦/١)، وتابعه الأبناسي في الشذا الفياح (٥٥٨/٢)، والصنعاني في توضيح الأفكار (٤٤٧/٢). وهناك روايات كثيرة رواها الآباء عن الأبناء منها ما رواه الحميدي وأبو داود وابن حبان وأبو يعلى بأسانيدهم من طريق وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل... أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر (مسند الحميدي ٥٠٠/٢) و سنن أبي داود، (٣٦٨/٢ ح ٣٧٤٤) وصحيح ابن حبان (٣٦٨/٩ و ٣٧١/٩)، ومسند أبي يعلى (٢٥٩/٦)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢٦٠/٧). أما حديث أنس عن ابنته؛ فرواه البخاري في كتاب الصوم، باب من زار قوما فلم يفطر عندهم، برقم (١٩٨٢)، ورواه النسائي في السنن الكبرى، (٧٩/٥) ح رقم (٨٢٩٢) كلاهما من طريق محمد بن المثنى عن خالد عن حميد عن أنس بمثله وفيه قصة.

^(١٢٤) ومثاله: رواية أنس رضي الله عنه عن كعب الأحبار ينظر: قلائد الدرر (AUT٦٨٦٢١/ أ).

^(١٢٥) وهما اثنان اشتركا في الأخذ عن شيخ وتقدم موت أحدهما) وأكثر ما وقف عليه من ذلك ما يكون بين وفاتيهما مائة وخمسون سنة. ينظر: قلائد الدرر (AUT٦٨٦٢١/ ب).

^(١٢٦) ينظر: قلائد الدرر (AUT٦٨٦٢١/ ب).

وذكر ابن جماعة فائدة أخرى فقال: "فائدة ذكره أن لا يتوهم كون المروي عنه أكبر سناً أو أفضل لكونه هو الأغلب فتجهل منزلتهما" (١٢٧).

٤. **المسلسل:** وهو اتفاق الرواة في صيغ الأداء التي يؤدي بها الحديث؛ كسمعت، وحدثني، أو يتفقوا في الحالات القولية؛ كقوله ﷺ لمعاذ: "إِنِّي أَحْبَبُكَ فَقُلْ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ" (١٢٨)، قال المصنف: فقد تسلسل لنا بقول كل من رواه: وأنا أُحِبُّكَ... الحديث" (١٢٩)، ومثل ذلك الاتفاق في الحالات الفعلية كقوله: "دخلنا على فلان فأطعمنا تمرًا إلى آخر السند، وكقول أبي هريرة: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: "خلق الله الأرض يوم السبت... الحديث" (١٣٠)؛ فإنه مسلسل بتشبيك كل منهم بيد من رواه عنه، وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد؛ كالتسلسل بالأولية (١٣١)؛ أي بقول كل من الرواة في حديثه هذا أول حديث حدثني به فلان، أو سمعته منه، أو نحو ذلك (١٣٢).

(١٢٧) المنهل الروي (٧٧/١).

(١٢٨) وهذا الحديث أرويه بسندي المتصل إلى رسول الله ﷺ سماعاً، ورواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب الإستغفار (٨٦/٢) برقم (١٥٢٢) والنسائي في كتاب الصلاة (٣٢/٦) ح رقم (٩٩٣٦) وأحمد في المسند (٢٤٤/٥)، ابن خزيمة في صحيحه (٣٦٩/١) ح رقم (٧٥١) وابن حبان في صحيحه (٤٦٥/٥) ح رقم (٢٠٢٠ و ٢٠٢١)، والبزار في مسنده (١٠٤/٧) ح رقم (٢٦٦١) وعبد بن حميد في مسنده (٧١/١) ح رقم (١٢٠) والحاكم في المستدرک على الصحيحين (٤٠٧/١) ح رقم (١٠١٠) وفي (٣٠٧/٣) ح رقم (٥١٩٤) وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٦٠/٢٠) ح رقم (١١٠) جميعهم من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ عن حيوة بن شريح عن عقبة بن مسلم عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن الصنابجي عن معاذ بن جبل مثله.

(١٢٩) ينظر: قلائد الدرر للوحة (AUT٦٨٦٢٣ / أ)، و (AUT٦٨٦٢٣ / ب). وقد تسلسل لي أيضاً أي الباحث - بقول كل من رواه: "وأنا أحبك فقل في دبر...." الحديث.

(١٣٠) وهذا خطأ والصواب: ما رواه مسلم بسنده من طريق أبي هريرة: قال أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال خلق الله عز وجل التربة يوم السبت... الحديث". (صحيح مسلم (٢١٩٤/٤) ابتداء الخلق وخلق آدم برقم (٢٧٨٩)، كما رواه النسائي في الكبرى (٢٩٣/٦ ح ١١٠١٠)، وأحمد في مسنده (٣٢٧/٢) وابن خزيمة في صحيحه (١١٧/٣)، وابن حبان في صحيحه (٣٠/١٤) والطبراني في الأوسط (١٠٣/٣)، وأبو يعلى في مسنده (٥١٣/١٠) جميعهم من طريق أبيوب بن خالد عن عبد الله بن رافع به مثله بلفظ: "خلق الله التربة"، ولم يذكروا لفظ التشبيك، لكن الفاداني أورده في كتابه: العجالة في الأحاديث المسلسلة (١٣/١) بلفظ: "خلق الله الأرض" وذكر التسلسل بالتشبيك كما أشار المصنف.

(١٣١) وقد صنف الزبيدي صاحب تاج العروس رسالة في الأحاديث المسلسلة بالأولية سماها: "المِرْقَاةُ الْعَلِيَّةُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الْمُسَلَّسِ بِالْأُولَيَّةِ" وقال: وقد وَقَعْتُ لَنَا الْأَحَادِيثَ الْمُسَلَّسَةَ بِشُرُوطِهَا مَا يَتَّيْفُ عَلَى الْمَائَةِ وَنَقَلَ عَنْ

المطلب الرابع: منهجه في طرق التحمل وصيغ والأداء:

أولاً: تعريف التحمل والأداء:

عرّف المصنف التحمل بأنه: "الأخذ عن المشايخ"^(١٣٣)، وهو قريب جداً من تعريف الصنعاني في توضيح الأفكار، إذ عرفه بقوله: "والتحمل هو: الأخذ للحديث عن الشيوخ"^(١٣٤).
وقسم طرق التحمل إلى ثمانية أقسام، هي: سماع لفظ الشيخ إملاءً أو تحديثاً من حفظه أو كتابه، ثم العرض (القراءة على الشيخ)، ثم الإجازة الخاصة، ثم المناولة المقرونة بالإجازة، ثم المكاتبة، ثم الإعلام، ثم الوصية، ثم الوجادة"^(١٣٥).

قلت: هذا الترتيب لم يكن بحسب الأهمية؛ لأنه قال عن المناولة المقرونة بالإجازة: "زعم قوم أنها في مرتبة السماع للقراءة على الشيخ، وقوم أنها أعلى منها"^(١٣٦).
وهذا التقسيم موافق لما عند الحافظ ابن الصلاح في المقدمة"^(١٣٧).

وأما صيغ الأداء: فعرفها المصنف بقوله: "وصيغ الأداء؛ جمع صيغة، بمعنى الكلمة المصوغة في الاصطلاح للدلالة على مرتبة من مراتب الأداء"^(١٣٨).
وقد جعل المصنف صيغ الأداء الدالة على طريقة التحمل: عشرة ألفاظ في ثمانية مراتب، فقال: "إن للمحدثين ألفاظاً يستعملونها عند أداء ما تحملوه من حديث وغيره، وحصرها في عشرة، ومراتبها ثمانية"^(١٣٩).

الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني أنه قال: سَمِعْتُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُسَلَّسَةِ بِمَكَّةَ وَالْهَيْدِ وَالْيَمَنِ وَبَعْدَادَ مَا يَنْبَغُ عَلَى أَرْبَعِينَ حَدِيثٍ. ينظر: (تاج العروس ١/٧١٨٤)، كما ألف الفاداني كتاباً في الأحاديث المسلسلة سماه: "العجالة في الأحاديث المسلسلة" جمع فيه الأحاديث المسلسلة بشكل عام، وهو مطبوع نشرته دار البصائر بدمشق ويقع في (١١٢) صفحة.

(^{١٣٢}) ينظر: قلاند الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٢٢ / أ)، و (AUT٦٨٦٢٢ / ب).

(^{١٣٣}) ينظر: قلاند الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٢٥ / ب).

(^{١٣٤}) ينظر: توضيح الأفكار (٢/٢٩٥).

(^{١٣٥}) ينظر: نتيجة النظر، لوحة (٦ب)، و (١٧أ)، وقلاند الدرر، اللوحات (AUT٦٨٦٢٥ / ب)، و (AUT٦٨٦٢٦ / أ)،

و (AUT٦٨٦٢٦ / ب)، و (AUT٦٨٦٢٧ / أ)، و (AUT٦٨٦٢٧ / ب).

(^{١٣٦}) ينظر: نتيجة النظر، اللوحة (١٧أ).

(^{١٣٧}) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٦ وما بعدها).

(^{١٣٨}) ينظر: قلاند الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٢٢ / أ)، و (AUT٦٨٦٢٢ / ب).

(^{١٣٩}) ينظر: قلاند الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٢٣ / أ).

وهذه الألفاظ هي: "سمعت، وحدثني" وجعلهما مرتبة واحدة، ثم: "أخبرني وقرأت عليه" وجعلهما في مرتبة واحدة-أيضاً، ثم: "قرأ عليه وأنا أسمع"، ثم: "أنبأني"، ثم: "ناولني"، ثم: "شافهني"، ثم: "كتب إلي"، ثم: "عن، ونحوها" (١٤٠) (١٤١).

وما ذكره المصنف عن صيغ الأداء موافق تماماً لما قاله الحافظ ابن حجر في النخبة (١٤٢). ولا أريد الإطالة في هذه المسألة؛ لأن المصنف كان مقلداً لمن سبقه، ولم يأت بجديد، إلا أنني لاحظت على المصنف أنه يستشهد في كثير من المسائل الحديثية بأقوال أبي حنيفة وبعض أصحابه؛ كأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، مع أن أبا حنيفة-على جلالته-قد رُوي عنه من الفقهاء لا من المحدثين، وكون المصنف من المحدثين كان الأولى به أن يستشهد بأقوال المحدثين. فها هو يتحدث عن القسم الثاني من أقسام التحمل، وهو: "القراءة" فيقول: "القراءة على الشيخ" في الصحة والقوة، أرفع من السماع عند أبي حنيفة (١٤٣).

وعند حديثه عن الإجازة قال: وعند الإمام أبي حنيفة ومحمد يشترط علم المجاز له بالمجاز به، واختلف التخريج؛ أي الرواية عن أبي يوسف؛ فقليل: كالجمهور، وقيل: كالإمام (١٤٤). وفي سياق الموضوع نفسه يضيف قائلاً: "فأما إذا كان المستجيز غير عالم بما في الكتاب، فقد قال بعض مشايخنا: إن على قول أبي حنيفة، ومحمد، لا تصح هذه الإجازة، وعلى قول أبي يوسف، تصح إلى أن قال: والأصح عندي، أن هذه الإجازة لا تصح في قولهم جميعاً" (١٤٥).

* * *

المبحث الرابع

منهج ابن همام في العلوم المشتركة بين السند والمتن

المطلب الأول: أقسام الحديث من حيث قائله:

قسم المصنف الحديث من حيث قائله إلى ثلاثة أقسام:

(١٤٠) بين المصنف ما يلحق بـ "عن" فقال: "عن ونحوها؛ كقال، وذكر، وروى؛ إذا كانت بدون الجار والمجرور، وأما معهما؛ كقال لي، وذكر لي، وروى لي؛ فمثل حدثنا في أنه متصل، لكنهم كثيراً ما يستعملونها بهما فيما سمعوه حال المذاكرة، بخلاف حدثنا" ينظر: قلاند الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٢٣/أ+ب).

(١٤١) ينظر: قلاند الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٢٣/أ)، و (AUT٦٨٦٢٣/ب).

(١٤٢) ينظر: نخبة الفكر (٢٤/١).

(١٤٣) ينظر: قلاند الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٢٥/ب).

(١٤٤) ينظر: قلاند الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٢٩/أ).

(١٤٥) المصدر السابق نفسه.

الأول: المرفوع: وهو: ما انتهى سنده إلى النبي ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، تصريحاً، أو حكماً^(١٤٦)، وجعل له ست صور:

الصورة الأولى: المرفوع من القول تصريحاً؛ وهو: ما يقول فيه الصحابي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: كذا، أو حدثنا رسول الله ﷺ بكذا، أو يقول هو أو غيره: قال رسول الله ﷺ، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا، ونحو ذلك^(١٤٧).

الصورة الثانية: المرفوع من الفعل تصريحاً؛ وهو: ما يقول فيه الصحابي: رأيت رسول الله ﷺ فعل كذا، أو يقول هو أو غيره: كان رسول الله ﷺ يفعل كذا^(١٤٨).

الصورة الثالثة: المرفوع من التقرير تصريحاً؛ وهو: ما يقول فيه الصحابي: فعلت بحضرة النبي ﷺ كذا، أو يقول ... فعل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا ولا يذكر إنكاره لذلك^(١٤٩).

الصورة الرابعة: المرفوع من القول حكماً؛ وهو: ما يقوله الصحابي-الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات- مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة، أو شرح غريب؛ كالإخبار عن الأمور الماضية؛ من بدء الخلق، وأخبار الأنبياء، أو الآتية؛ كالملاحم والفتن، و أحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص^(١٥٠)؛ كأن يقول صحابي: "من السنة أن يسبح الله ثلاثاً وثلاثين ويحمده كذلك ويكبر كذلك"^(١٥١).

الصورة الخامسة: المرفوع من الفعل حكماً؛ وهو: ما يفعله الصحابي؛ مما لا مجال للاجتهاد فيه، فينزل على أن ذلك عنده من النبي ﷺ؛ كقول علي ﷺ "مَنْ السُّنَّةِ وَضَعُ الْكَبْفِ عَلَى

^(١٤٦) نتيجة النظر، اللوحة (١٠ أ)، وقلائد الدرر اللوحة (٦٨٦٣٥ / أ) بتصرف.

^(١٤٧) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (٦٨٦٣٥ / ب).

^(١٤٨) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (٦٨٦٣٥ / ب).

^(١٤٩) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (٦٨٦٣٥ / ب).

^(١٥٠) وبين المصنف أن مثل هذه الأنواع أخذ حكم المرفوع؛ لأن إخباره بذلك يقتضي مخبراً له، وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفاً للقائل به، ولا موقف للصحابة إلا النبي ﷺ أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة، فلهذا وقع الاحتراز على القسم الثاني، وإذا كان كذلك فله حكم ما لو قال: قال رسول الله ﷺ فهو مرفوع سواء كان مما سمعه منه أو عنه بواسطة. ينظر: قلائد الدرر اللوحة (٦٨٦٣٥ / ب).

^(١٥١) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (٦٨٦٤٠ / أ).

الكُفِّ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السُّرَّةِ" (١٥٢)، وقول أم عطية " أُمِرْنَا أَنْ نُخْرِجَ فِي الْعِيدَيْنِ الْعَوَاتِقَ وَتَوَاتِ الْخُدُورِ وَأَمَرَ الْخَيْضُ أَنْ يَعْتَرِلْنَ مُصَلَّى مُسْلِمِينَ" أخرجه الشيخان (١٥٣) كل ذلك له حكم الرفع (١٥٤).

الصورة السادسة: المرفوع من التقرير حكماً؛ وهو: ما يخبر به الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي ﷺ كذا؛ فإنه يكون له حكم الرفع من جهة أن الظاهر اطلاعه ﷺ على ذلك لتوفر دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم؛ ولأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابي فعل شيء ويستمرون عليه إلا وهو غير ممنوع الفعل، وقد استدلل جابر و أبو سعيد رضي الله عنهما - على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه و القرآن ينزل (١٥٥)، ولو كان مما ينهى عنه؛ لنهى عنه القرآن، قاله الحافظ ابن حجر (١٥٦).

وتعريف المرفوع عند ابن هبّات جاء موافقاً لما قاله الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر (١٥٧)، وهذه الصور الست للحديث المرفوع؛ ذكرها ابن الحنبلي في قفو الأثر، وقال: وهما -أي الصريح والحكمي-: حجة عندنا" (١٥٨).

الثاني: الموقوف: عرفه المصنف بأنه: "ما انتهى سنده إلى الصحابي صريحاً" ثم نقل تعريف السيوطي للموقوف فقال: وفي تقريب النووي: "الموقوف هو المروي عن الصحابة؛ قولاً لهم، أو فعلاً، أو نحوه؛ متصلاً كان أو منقطعاً" و أراد بنحوه: التقرير". (١٥٩).

(١٥٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة (٢٠١/١) ح رقم (٧٥٦) ابن داسة وابن الأعرابي هما من رواة سنن أبي داود. والحديث فيه: عبد الرحمن بن إسحاق: ضعيف، وزيد بن زيد: مجهول؛ فهو ضعيف.

(١٥٣) رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب خروج النساء والحديث للمصلي، وباب اعتزال الحائض المصلي (٣٣١/١ و ٣٣٣) ح رقم (٩٣٨)، ومسلم، كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحتها خروج النساء في العيدين إلى المصلي... (٦٠٥ و ٦٠٦) ح رقم (٨٩٠).

(١٥٤) قلّند الدرر اللوحة (٦٨٦٤٠/AUT/أ)، وقد نسب المصنف ما قاله إلى السيوطي، فوجدت ذلك في تدريب الراوي (١٨٨/١).

(١٥٥) حديث جابر "كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ" رواه البخاري بسنده من طريق عطاء في كتاب النكاح، باب العزل برقم (٥٢٠٩)، وأما حديث أبي سعيد فرواه مسلم بسنده من طريق ابن مَحْبِرٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَصَبْنَا سَبَابًا فَكُنَّا نَعْزِلُ ... «(صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب حكم العزل، برقم (١٤٣٨)).

(١٥٦) قلّند الدرر اللوحة (٦٨٦٣٦/AUT/أ)، وينظر قول الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢٩٩/١).

(١٥٧) نخبة الفكر (٢١/١).

(١٥٨) ابن الحنبلي، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر (٩٢/١-٩٣).

(١٥٩) ينظر قول السيوطي في: تدريب الراوي (١٨٤/١).

الثالث: المقطوع: وهو: ما انتهى سنده إلى التابعي فمن دونه؛ وهو الموقوف على التابعي قولاً أو فعلاً، ونسب هذا التعريف إلى النووي. (١٦٠).

* * *

المطلب الثاني: أقسام الحديث من حيث القبول والرد:

قسم العلماء الحديث من حيث القبول والرد إلى قسمين: مقبول ومردود، والمصنف لم يخرج عن هذا التقسيم.

القسم الأول : الحديث المقبول: وهو: ما ترجح صدق المُخبر به^(١٦١)، وهو أربعة أنواع:
١. **الصحيح لذاته:** وهو: ما لم تكن صحته لأمر خارج عنه^(١٦٢)، وهو: " ما اتصل سنده بنقل عدل تام الضبط سالم من العلة والشذوذ"^(١٦٣)، وهذا التعريف قريب جداً من تعريف ابن الصلاح^(١٦٤).

٢. **الصحيح لغيره:** وهو: ما كانت صحته ليست من ذاته ومقتضى اجتماع شروط الصحيح فيه، بل من أمر خارج عنه^(١٦٥)، وهو في أصله حديث حسن لذاته، جاء من طريق آخر مثله أو أقوى منه فارتقى لرتبة الصحيح لغيره^(١٦٦).

^(١٦٠) ينظر: فائد الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٣٧/ب) ونقل المصنف عن السيوطي أن الشافعي، والطبراني استعملوا هذا المصطلح في المنقطع؛ أي الذي لم يتصل سنده، ثم قال: "إلا أن الشافعي استعمل ذلك قبل استقرار الاصطلاح، كما قال في بعض الأحاديث: حسن؛ وهو على شرط الشيخين". ينظر كلام السيوطي وكلام النووي الذي قبله عن المقطوع في: تدريب الراوي (١/١٩٤).

^(١٦١) نتيجة النظر، اللوحة (١١ب)، وينظر: فائد الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٤٢/أ)، و (AUT٦٨٦٤٢/ب).
^(١٦٢) ينظر: فائد الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٤٢/أ).

^(١٦٣) نتيجة النظر، اللوحة (١١ب)، وينظر: فائد الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٤٣/ب).
^(١٦٤) فقد عرفه بأنه: "الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً". مقدمة ابن الصلاح (٩/١).

^(١٦٥) ينظر: فائد الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٤٢/أ).

^(١٦٦) ينظر: فائد الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٤٣/ب)، وينظر: (توجيه النظر إلى أصول الأثر ١/٤٩٧). وقد كان المصنف دقيقاً في قوله: وإن ورد له طريق مثله في نوع الضبط لا دونه، صار صحيحاً لغيره، وأضاف: وإنما قيدنا بقولنا: لا دونه احترازاً عن ما حكي عن السخاوي: "أن الحسن لذاته إذا أتت له طرق منقطعة فإنه يصحح" وإنما احترازنا عنه لما نقل عن شيخ الصنعة الحافظ ابن حجر: أنه يشترط في التابع أن يكون أقوى أو مساوياً حتى لو كان الحسن لذاته يروى من وجه آخر حسن لغيره لم يحكم له بصحة انتهى. ينظر: لوحة (AUT٦٨٦٤٣/ب)، و (AUT٦٨٦٤٤/أ).

٣. **الحسن لذاته:** وهو: "ما كان الغالب من راويه موافقة الثقات، والمخالفة نادرة"^(١٦٧)، وما ذكر من اعتبار ندرة المخالفة في الحسن لذاته؛ هو المراد بقلة الضبط من كلام الحافظ ابن حجر، في نخبته حيث قال: "فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته"^(١٦٨) وهو: كالصحيح لذاته في كل شيء، إلا في أمر واحد، وهو: تمام الضبط؛ فإن الصحيح لذاته، لا بد أن يكون كل واحد من رواته تام الضبط، والحسن لذاته: لا بد أن يكون في رواته من لا يكون تام الضبط^(١٦٩).

٤. **الحسن لغيره:** وهو: الضعيف إن عَضده طريق آخر مثله^(١٧٠).

ومنهج المصنف في حكم العمل بهذه الأنواع الأربعة: "وجوب العمل بها إذا خلت عن المعارض والناسخ، فإذا لم تخل، لا يجب العمل به لقيام المانع"^(١٧١).

وهذا هو مذهب جمهور المحدثين؛ كأحمد، وابن معين، وابن المبارك، وابن أبي حاتم، والنووي، وابن مهدي، وابن عبد البر، وغيرهم^(١٧٢).

القسم الثاني: الحديث المردود: وهو: "ما لم يترجَّح صدق المخبر به"^(١٧٣)، وهو إما ضعيف موضوع، أو ضعيف غير موضوع^(١٧٤).

أما الحديث الموضوع: "فهو: ما أضيف -ولو وهماً- إلى النبي ﷺ، مما لم يقله، فاندرج فيه"^(١٧٥)، وأرجع المصنف أسباب الوضع إلى جملة من الأمور هي: الافتراء، والنسيان، والغلط، والاحتراف؛ أي الترتزق من خلال سرد القصص ونسبتها إلى النبي ﷺ، والتقرب إلى الحكام، وأغرب أسباب الوضع: وضع الأحاديث بقصد التقرب إلى الله^(١٧٦)، كما كان يفعل الكرامية؛ فهؤلاء ومن

^(١٦٧) ينظر: نتيجة النظر، اللوحة (١٢ أ)، وينظر: قلائد الدرر اللوحة (٢٨٦٤٢/ أ).

^(١٦٨) بحبة الفكر (١٣/١).

^(١٦٩) توجيه النظر (٤٩٧/١).

^(١٧٠) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (٢٨٦٤٤/ أ) وهو كالصحيح لغيره في مسألة الاعتضاد، فلا بد أن يكون

العاضد مثله أو أقوى منه حتى يرتقي، فإن كان العاضد أقل منه فلا يرتقي، وقد نبه المصنف على هذه

المسألة عند حديثه عن الصحيح لغيره بما أغناه عن الإعادة فقال: "صار حديثه حسناً، لا لذاته، إذ هو

ضعيف لا يحتج به إذا انفرد، بل لغيره، وهو المجموع كما مر". قلائد الدرر لائحة (٢٨٦٤٤/ أ).

^(١٧١) نتيجة النظر، اللوحة (١١ ب)، وينظر: قلائد الدرر اللوحة (٢٨٦٤٢/ أ)، و (٢٨٦٤٢/ ب).

^(١٧٢) ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (١/ ٣٤)، والسخاوي، فتح المغيبي (١/ ٢٨٨).

^(١٧٣) نتيجة النظر، اللوحة (١١ ب)، وينظر: قلائد الدرر اللوحة (٢٨٦٤٢/ ب).

^(١٧٤) نتيجة النظر، اللوحة (١١ ب)، وينظر: قلائد الدرر اللوحة (٢٨٦٤٢/ أ).

^(١٧٥) نتيجة النظر، اللوحة (١٤ أ)، وينظر: قلائد الدرر اللوحة (٢٨٦٥١/ أ).

^(١٧٦) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (٢٨٦٤٣/ أ).

على شاكلتهم أشد الواضعين ضرراً في الدين؛ لاعتقادهم في افتراءهم على رسول الله ﷺ التقرب إلى الله، والناس يتبعونهم في أقوالهم وأفعالهم لزهدهم وصلاتهم^(١٧٧).

وحكم هذا النوع: تحريم روايته حرمة مغلظة لمن علم أو ظن بالوضع إلا مع بيان وضعه، ولا تقبل رواية من فعله متعمداً، وإن تاب وحسنت توبته^(١٧٨)، كما يحرم العمل به مطلقاً، واختلف في كفر مرتكبه؛ فقال الذهبي، كما حكاه عنه بعض المحققين: إن كان في الحلال والحرام يكفر إجماعاً، وإن كان في الترغيب والترهيب لا يكفر عند الجمهور، وبالعالم أبو محمد الجويني فكفر من تعدد الكذب على النبي ﷺ^(١٧٩).

وعقب المصنف على أقوال العلماء بقوله: "قلت: هذا في المرفوع وأما في الموقوف والمقطوع، فالظاهر عدم القول بالكفر اتفاقاً، بل هو كسائر أنواع الكذب؛ لحديث "إِنَّ كَذِبًا عَلَى لَيْسَ كَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ"^(١٨٠)، ومن رواه جاهلاً بحاله فلا إثم عليه^(١٨١).

وأما الحديث الضعيف: فهو ما فقد شرطاً من شروط القبول الستة، وهي: الاتصال والعدالة والضبط (ولو لم يكن تاماً)، ونفي الشذوذ، ونفي العلة القاذحة، ووجود العاضد عند الاحتياج إليه^(١٨٢).

وقد قسم المصنف الضعيف إلى واحد وعشرين قسماً، وعزا ضعفها لسببين:

الأول: السقط في الإسناد: والأقسام الراجعة إليه ستة: المعلق، والمنقطع، والمعضل، والمرسل الجلي، والمرسل الخفي، والمندلس^(١٨٣).

^(١٧٧) ينظر: فائد الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٤٣/أ)، و (AUT٦٨٦٤٢/ب).

^(١٧٨) هذا الكلام نقله المؤلف عن السخاوي وأشار إلى ذلك. ينظر: فتح المغيث (٢/٣٧-٢٣٨). ووجد بهامش

اللوحة (AUT٦٨٦٤٢/ب) ما نصه: "وممن ذهب إلى عدم قبول توبة من كذب على النبي ﷺ: أحمد بن

حنبل، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وأبو بكر الصيرفي، وأبو المظفر السمعاني، ذكره العيني في باب مناقب

قريش من شرح البخاري". قلت: نعم قد ذكره العيني في عمدة القاري (٨٠/١٦).

^(١٧٩) ينظر: فائد الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٤٣/أ).

^(١٨٠) جزء من حديث رواه البخاري -واللفظ له-، في كتاب الجناز، باب ما يكره من النياحة على الميت، برقم (

١٢٩١) ومسلم في المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ برقم (٤) كلاهما من طريق المغيرة، عن

النبي ﷺ قال: « إِنَّ كَذِبًا عَلَى لَيْسَ كَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ ، مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

^(١٨١) ينظر: فائد الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٤٣/أ).

^(١٨٢) ينظر: العتر ، منهج النقد في علوم الحديث (ص ٢٨٩).

^(١٨٣) ينظر: فائد الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٥١/ب)، و (AUT٦٨٦٥٢/أ).

الثاني: الطعن في الراوي: ويشمل أموراً عشرة: خمسة منها تتعلق بالعدالة، والخمسة الباقية تتعلق بالضبط، وقد رتبها المصنف ترتيباً تنازلياً من الأشد دون تمييز النوع الأول عن النوع الثاني، فقال: "ويقصد ترتيبها على الأشد فالأشد في اقتضاء الرد، لم يحصل الاعتناء بتمييز أحد القسمين من الآخر، وهي؛ أي الأسباب العشرة أحدها: كَذِبُهُ، وثانيهما: تهمته به، وثالثها: غَلَطُهُ، ورابعها: غفلته لا مطلقاً، بل القادح في الراوي غلطه وغفلته الكثيران، وخامسها: فسقه بالفعل والقول مما لم يبلغ الكفر، وسادسها: وهمه، وسابعها: مخالفته، وثامنها: جهالته، وتساعها: بدعته، وعاشرها: سوء حفظه^(١٨٤).

والأقسام لراجعة إلى الطعن بالراوي، خمسة عشر: المتروك، والمنكر، والشاذ، والمختلط، والمعلل، والمرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمضطرب، والمصحف والمحرّف، والمهمل، والمبهم، ومجهول العين، ومجهول الحال، والمبتدع^(١٨٥).

المطلب الثالث: منهج ابن همام في حكم العمل بالأحاديث الضعيفة **أولاً: منهجه في حكم العمل بالحديث الضعيف عموماً:**

يبدو أن المصنف يرى العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؛ إذ يقول: "جواز روايته في الفضائل، على وجه الترغيب، ونحوها من التهريب، والزهد، والمناقب على وجه المدح والثناء، دون الأحكام من حلال أو حرام"^(١٨٦).

وهذا هو مذهب جمهور المحدثين، ومنهم: أحمد بن حنبل^(١٨٧)، والسفيانين^(١٨٨)، وأبو داود^(١٨٩)، وأبو الفتح القشيري^(١٩٠)، وابن مهدي^(١٩١)، وابن المبارك^(١٩٢)، والنووي^(١٩٣)، وابن عبد

^(١٨٤) ينظر: قلاند الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٥٥/أ)، و (AUT٦٨٦٥٥/ب)، و (AUT٦٨٦٥٦/أ).

^(١٨٥) ينظر: قلاند الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٥٢/أ)، و (AUT٦٨٦٥٢/ب).

^(١٨٦) ينظر: قلاند الدرر اللوحة (AUT٦٨٦٤٣/ب).

^(١٨٧) ينظر: ابن معين، التاريخ برواية الدوري (٦٠/٣)، والكفاية (١٣٤/١)، وتوجيه النظر (٦٥٣/٢)، وتدريب

الراوي (٢٩٨/١). قلت: الإمام أحمد قصد بالحديث الضعيف: الحديث الضعيف الحسن أي الذي يكون ضعفه

يسيراً. ينظر: (الشذا الفياح ٢٤٦/١، والنكت على مقدمة ابن الصلاح ٩٤/١).

^(١٨٨) ينظر: الكفاية (١٣٤/١).

^(١٨٩) ينظر: التقييد والإيضاح (١٤٤/١).

^(١٩٠) ينظر: الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣١٠/٢).

^(١٩١) ينظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٩١/٢)، وفتح المغيث (٢٨٧/١-٢٨٩٨)،

وتوجيه النظر (٦٥٣/٢)، وتدريب الراوي (٢٩٨/١).

^(١٩٢) ينظر: فتح المغيث (٢٨٧/١-٢٨٩٨)، و تدريب الراوي (٢٩٨/١).

البر^(١٩٤)، ونقل الهيثمي الاتفاق بين العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف، وَوَجَّهَ استدلالهم به بقوله: "قد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؛ لأنه إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أعطى حقه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم، ولا ضياع ح للغير" ^(١٩٥).

وقد اشترط العلماء ثلاثة شروط للعمل بالحديث الضعيف هي: أن يكون ضعفه غير شديد، وأن يندرج تحت أصل معمول به، وأن لا يعتقد عند العمل بثبوته^(١٩٦).

ثانياً: منهجه في العمل بالحديث المرسل:

أما منهجه في العمل بالحديث المرسل بخاصة، ففيه تفصيل؛ إذ عدّ الأقسام الستة الأولى من الضعيف والناجمة عن السقط في الإسناد، جميعها من قبيل المرسل، فقال: "والكل من الأقسام المذكورة يسمى مرسلًا"^(١٩٧)، والمرسل بهذا المفهوم يعني: المنقطع على أي وجه كان انقطاعه، وقد أشار الإمام النووي إلى هذا بقوله: "وأما المرسل فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب الحافظ أبي بكر البغدادي وجماعة من المحدثين: ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع"^(١٩٨).

وهذا حكمه حكم الحديث الضعيف كما مر سابقاً، باستثناء المعلق، فإنه قال عنه: "يحكم بصحة المعلق لو وقع في كتاب التزم صحته؛ كصحيح البخاري، إذا أورد مع صيغة الجزم والقطع؛ كقال وروى"^(١٩٩).

أما المرسل في اصطلاح المحدثين، فهو: "وهو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ"^(٢٠٠). وذهب المصنف إلى أن هذا النوع محتج به عند الحنفية والمالكية، وفي أصح الروايتين عن أحمد، فقال: احتج به: أبو حنيفة، ومالك، وتابعوهما، وكذا احتج به أحمد في أصح الروايتين

^(١٩٣) ينظر: الأذكار للنووي، المطبعة الخيرية للخشب، مصر. (١٩/١).

^(١٩٤) ينظر: فتح المغيب (٢٨٧/١-٢٨٩٨)، وتدريب الراوي (٢٩٨/١).

^(١٩٥) الأجوبة الفاضلة في الأسئلة العشرة الكاملة، للكنوي (ص ٤٢).

^(١٩٦) ينظر: تدريب الراوي (٢٩٨/١) بالنسبة للشرط الأول، ومنهج النقد في علوم الحديث (ص ٢٩٣) للثلاثة.

^(١٩٧) ينظر: قلاند الدرر للوحة (٦٨٦٥٣/AUT/أ).

^(١٩٨) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٣٠/١).

^(١٩٩) ينظر: قلاند الدرر للوحة (٦٨٦٥٤/AUT/ب).

^(٢٠٠) ينظر: قلاند الدرر للوحة (٦٨٦٥٤/AUT/ب).

عنه، وإنما احتج به هؤلاء بشرط أن يكون المرسل ثقة لا يرسل إلا عن الثقات، وأطلقه البعض منا^(٢٠١) وردّه الشافعي، فلا يحتج به عنده إلا إذا اعتضد بغيره ولو مرسلًا^(٢٠٢).

وقال في موضع آخر: " فمرسل القرون الثلاثة عند فقهاء الحنفية حجة"^(٢٠٣).

قلت: كلام المصنف يوهم أن جمهور المحدثين يقبلون المرسل، ولم يشر إلى أن بعضهم رده مطلقاً، وبعضهم قبله بشروط، فقد ذكر العلاني عشرة مذاهب في قبول المرسل أو عدمه؛ "أولها: رده مطلقاً، حتى مراسيل الصحابة، وثانيها: قبول مراسيل الصحابة، وردّ ما عداها مطلقاً، وثالثها: قبول مراسيل كبار التابعين مطلقاً، وردّ ما عداها..."^(٢٠٤).

كما نقل الدكتور العتر أن مذهب جمهور المحدثين، وكثير من الفقهاء ولأصوليين هو أن المرسل ضعيف لا يحتج به... وإن اتفق أن يكون المرسل لا يروي إلا عن ثقة، فالتوثيق مع الإبهام غير كاف^(٢٠٥).

ومسألة التعديل على الإبهام من المسائل المهمة التي لها علاقة بالحديث المرسل، وقد أخذ المصنف برأي الحنفية فيها، ولم يرتض قول الحافظ ابن حجر في النخبة: "ولا يقبل المبهم ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصح"^(٢٠٦)، فقال معقبا على قول الحافظ ابن حجر: " وفيه نظر؛ إذ عدم قبول حديث المبهم بلفظ التعديل معلل بأنه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره، ويلزم من هذا التعديل تقديم الجرح المتوهم على التعديل الثابت؛ وهو خلاف النظر، قاله بعض الأفاضل، وينبغي أن يكون مذهبنا معشر الحنفية: قبول المبهم ولو كان إبهامه بغير لفظ التعديل، إذا كان من أبهمه من أهل القرن الثاني، أو الثالث، وإن لم يعلم أنه لا يروي إلا عن الثقات، عملاً بشهادة النبي ﷺ لأهل القرون الثلاثة بالخيرية؛ ولأن الناس في أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب الجرح"^(٢٠٧).

(٢٠١) هكذا في جميع النسخ وهو خطأ وصوابه: "بعضنا"؛ لأن بعض لا تعرف بأل، ويقصد: "بعض الحنفية".

(٢٠٢) ينظر: نتيجة النظر، اللوحة (١٥)، وقلائد الدرر اللوحة (٦٨٦٥٤/ب)، و (٦٨٦٥٥/أ).

(٢٠٣) ينظر قلائد الدرر لائحة (٦٨٦٤٤/أ).

(٢٠٤) ينظر: العلاني، جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٤٨-٤٩).

(٢٠٥) منهج النقد في علوم الحديث (ص ٣٧١).

(٢٠٦) نخبة الفكر (١/١٩).

(٢٠٧) ينظر قلائد الدرر لائحة (٦٨٦٦٨/أ)، و (٦٨٦٦٨/ب).

ثالثاً: منهجه في حكم الاحتجاج بحديث الراوي المجهول:

عرفه المصنف بقوله: " وعندنا معشر الحنفية: المجهول من لم يعرف إلا بحديث أو حديثين، وإن روى عنه اثنان فصاعداً" (٢٠٨).

وأما حكمه فإنه اختار مذهب الحنفية في قبوله، فبعد أن نقل تحقيق الحافظ ابن حجر في هذه المسألة، وأن "روايته موقوفة إلى استبانة حاله"، قال: حكمه: القبول، وإنما كان حكم المجهول ذلك ما لم يخالف حديثه جميع الأقيسة، فإن خالف لا يقبل **عندنا**، وهذا هو المراد من انسداد باب الرأي" (٢٠٩).

الخاتمة:

في الختام لا بد من ذكر بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث والتي من أهمها:

١. يعدّ كتاب ابن همام: "قلائد الدرر على نتيجة النظر" أحد المصنفات الحديثية المهمة في علوم الحديث؛ لأنه يمثل نموذجاً للحركة العلمية ومناهج التأليف في القرن الثالث عشر الهجري.

٢. أن التأليف في عصر المؤلف يشبه التأليف في العصر الحديث من حيث الاعتماد على جهود السابقين؛ إلا أن التوثيق من الجهود السابقة في عصرنا الحاضر أكثر دقة وتنظيماً.

٣. أن المؤلف كان مقلداً في كثير من آرائه لمن سبقه من العلماء، وإبداعاته كانت قليلة، وتمثلت إبداعاته في

أ. بتحرير بعض التعريفات السابقة، وتوضيحها.

ب. ومناقشة بعض الآراء والترجيح بينها.

ت. ظهور آراء جديدة نتيجة دراسة معمقة لأقوال السابقين؛ كما في مسألة العدد في

الحديث المتواتر، وتقسيم الحديث إلى تقسيمات جديدة ربما لم يسبق إليها.

٤. أن المؤلف كان مخلصاً لدرجة الانحياز إلى المذهب الحنفي، فأخذ برأي الحنفية في أكثر إن لم يكن بكل المسائل، وأنه كان يرجح قول أبي حنيفة على أقوال المحدثين عند الاختلاف.

٥. لجأ المصنف إلى رواية بعض الأحاديث بالمعنى.

(٢٠٨) ينظر قلائد الدرر لوحة (١/AUT٦٨٦٦٦).

(٢٠٩) ينظر قلائد الدرر لوحة (١/AUT٦٨٦٦٦).

٦. لم يكن المصنف دقيقاً في أحكامه على بعض الأحاديث؛ فحسن بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة.
٧. استشهد المصنف ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وهذا لا يليق بمحدث مثله، وبخاصة في كتاب مصطلح.
٨. لم يكن المصنف دقيقاً في نقله من المصادر السابقة، ولم يكن موفقاً في طريقة التوثيق، وقد أشرت إلى هذا في موضعه.
- وختاماً أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وقارئه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

فهرست المصادر والمراجع

- الأبناسي، إبراهيم بن موسى، الشذا الفياح، تحقيق: فتحي هلال، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- أحمد، الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل، مسند أحمد، مؤسسة قرطبة، القاهرة-مصر (بدون رقم الطبعة أو سنة النشر).
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مراجعة وضبط وفهرسة: محمد علي القطب، وهشام البخاري، المكتبة العصرية-بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو، مسند البزار، تحقيق: د. محفوظ زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة-السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو، مسند البزار، تحقيق: د. محفوظ زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة-السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة - السعودية، ١٩٩٤م.
- الجزائري، طاهر الدمشقي، توجيه النظر إلى أصول الأثر، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب-سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- الجزائري، طاهر الدمشقي، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، سوريا - حلب، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، المنهل الروي، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن، دار الفكر، دمشق-سوريا، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

- **الحاكم النيسابوري**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، تحقيق: معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.
- **ابن حبان**، أبو حاتم محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط(١) ١٩٩٣م.
- **ابن حجر**، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دار احياء التراث العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية.
- **ابن حجر**، أحمد بن علي، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مراجعة وتقديم: محمد عوض، وتعليق: محمد الصباغ، مكتبة الغزالي، دمشق-سوريا، الطبعة الثانية ١٩٩٠م.
- **ابن حجر**، أحمد بن علي، فتح الباري، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ١٣٧٩هـ.
- **ابن حجر**، أحمد بن علي، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تعليق: إسحاق زعرور، مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- **الحميدي**، عبد الله بن الزبير، مسند الحميدي، تحقيق: حبيب الأعظمي، مكتبة المتنبي، القاهرة-مصر.
- **ابن الحنيلي**، رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب-سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- **ابن خزيمة**، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان ١٩٧٠م.
- **الخطيب البغدادي**، أحمد بن علي أبو بكر بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض-السعودية ١٤٠٣هـ.
- **الخطيب البغدادي**، أحمد بن علي أبو بكر بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وزميلة، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- **أبو داود**، سليمان بن الأشعث، سنن أبو داود، تحقيق: محمد محي الدين، دار الفكر، بيروت-لبنان.
- **الذهبي**، محمد بن أحمد بن عثمان سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط والعرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ.
- **الزركشي**، بدر لدين أبي عبد الله، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **الزركلي**، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، الطبعة العاشرة ١٩٩٢م.
- **الزيلعي**، عبد الله بن يوسف، نصب الراية في تخرير أحاديث الهداية، تحقيق: محمد البنوري، دار الحديث، القاهرة-مصر، ١٣٥٧هـ.
- **السخاوي**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **السخاوي**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
- **ابن سعد**، أبو عبد الله محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت-لبنان، بدون طبعة أو سنة نشر.

- **السيوطي**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض- السعودية، بدون رقم طبعة أو سنة نشر.
- **الشاشي**، أبو سعيد الهيثم بن كليب، مسند الشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة-السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **الشهرستاني**، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت- لبنان ١٤٠٤هـ .
- **ابن الصلاح**، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، خرج أحاديثه وعلق عليه:مصطفى البغا، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- **الصنعاني**، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة-السعودية.
- **الطبراني**، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل-العراق، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.
- **عبد بن حميد**، بن نصر، مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- **العتري**، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م.
- **العراقي**، الحافظ زين الدين، التقيد والإيضاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد، دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٩٧٠م.
- **العلائي**، أبو سعيد بن خليل بن كيكلي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٦م.
- **الفاداني**، أبو الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي العجالة في الأحاديث المسلسلة، دار البصائر، دمشق- سوريا، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
- **الكتاني**، عبد الحي بن عبد الكبير، فهرس الفهارس ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات، باعتناء الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٨٢م.
- **الكتاني**، محمد بن جعفر، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، تحقيق: محمد المنتصر محمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٦هـ.
- **اللكوني**، محمد بن عبد الحي، الأجوبة الفاضلة في الأسئلة العشرة الكاملة، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة ١٩٨٧م.
- **المرادي**، أبو الفضل محمد خليل بن علي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- **مسلم**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.

- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين ، التاريخ برواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر، شروط الأئمة الستة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المقتنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله ابن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ.
- ابن الملقن، عمر بن علي، خلاصة البدر المنير، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- المناوي، محمد عبد الرؤوف فيض القدير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر-مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.
- المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي الكبرى، تحقيق: الدكتور عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان عام ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- النووي، الأذكار ، المطبعة الخيرية للخشب، مصر.
- ابن همام، محمد بن حسن، التنكيح والإفادة في تخريج أحاديث السعادة، تحقيق: أحمد البزرة، دار المأمون للتراث، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ابن همام، محمد بن حسن، نتيجة النظر في علم الأثر، صورة عن مخطوط المكتبة الوطنية في تونس مكتوب بخط مشرق. (موجود في مكتبتي الخاصة).
- ابن همام، محمد بن حسن، قلائد الدرر على نتيجة النظر، صورة عن مخطوط المكتبة الوطنية في تونس مكتوب بخط مشرق عام ١١٦١هـ. (موجود في مكتبتي الخاصة).
- ابن همام، محمد بن حسن، قلائد الدرر على نتيجة النظر، صورة عن مخطوط المكتبة السليمانية في تركيا مكتوب بخط مشرق. (موجود في مكتبتي الخاصة).
- ابن همام، محمد بن حسن، قلائد الدرر على نتيجة النظر، صورة عن مخطوط- مكتبة الشرق في سوريا مكتوب بخط مشرق (موجود في مكتبتي الخاصة).
- الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ١٤٠٧هـ.
- أبو يعلى، أحمد بن يعلى، مسند أبي يعلى، تحقيق حسين أسد، دار المأمون للتراث، دمشق-سوريا، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.